ترجمات | قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة | 25 مايو 2021

سوسيولوجيا السلطة:
رحلتي الفكرية

مانويل كاستلز
ترجمة: مصطفى الوجاني

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2021
All rights reserved © 2021

سوسيولوجيا السلطة: رحلتي الفكرية*

مانويل كاستلز[1]

ترجمة: **مصطفى الوجاني**[2]

* نشرت هذه المقالة باللغة الإنجليزية تحت عنوان A Sociology of Power: My Intellectual Journey في «المجلة السنوية لعلم الاجتماع» The Annual Review of Sociology, 2016, 42: 1-19

1. كلية أننبرغ للتواصل والصحافة/الإعلام، جامعة كاليفورنيا الجنوبية، لوس أنجلوس.

2. مترجم وأستاذ محاضر في برنامج دراسات الشرق الأوسط بكلية دارتموث، الولايات المتحدة.

ملخص:

هذه مراجعة سير ذاتية لأبحاثي المنشورة والمنجزة على مدار خمسة عقود من حياتي الأكاديمية، ما بين عامي (1965 و2015م)، وهي تسلط الضوء على الخيط الرابط بين مكونات مشروعي الفكري الهادف إلى التوفيق بين موضوعات شديدة التنوع وصياغة نظرية متينة للسلطة. كما أن هذه المراجعة تقدّم النشوء التدريجي لهذه النظرية دون إخفاء الصعوبات والتناقضات التي طبعت صيرورتها. فأنا أعدّ علاقات السلطة العلاقات المؤسِّسة للمجتمع في مختلف المجالات. وفي هذه المقالة، أطمح إلى توضيح كيف وظفت أبحاثي هذه المقاربة لدراسة هذه الموضوعات: البنية الحضرية وديناميات الفضاء واستخدامات وآثار تكنولوجيات المعلومات وصيرورة العولمة، وتكوّن بنية اجتماعية جديدة تكمن في المجتمع الشبكي، والتفاعل بين التواصل والسلطة في الفضاء الرقمي. وأخيراً، أطرح نظرية شبكية عن السلطة في المجتمع الشبكي، المجتمع الذي أصبحنا نعيش فيه.

تمهيد: لماذا السلطة؟

هذا النص مراجعة سير ذاتية لمساهماتي الأكاديمية في علم الاجتماع على مدار خمسة عقود؛ فخلال هذه الحقبة الزمنية قمت ببحث العديد من الموضوعات المختلفة: علم الاجتماع الحضري، الحركات الاجتماعية، سوسيولوجيا التنمية، سوسيولوجيا الأزمات الاقتصادية، أصول وبنية وديناميات العولمة المعاصرة، الدور الحاسم للهوية الثقافية في مقاومة تشكّل العولمة، الأبعاد الاجتماعية لثورة تكنولوجيا المعلومات والتواصل، انبثاق بنية اجتماعية جديدة أطلقت عليها اسم «المجتمع الشبكي»، البناء الاجتماعي للإنترنت، تحولات بنية التواصل، تكوّن علاقات السلطة داخل فضاء التواصل، وأخيراً خصوصيات دينامية السلطة والسلطة المضادة، بما فيها الحركات الاجتماعية داخل المجتمع الشبكي، وهذا ما قادني إلى طرح نظرية شبكية للسلطة.

وعلى الرغم من هذا التنوع، فإن هناك موضوعاً متكرراً شكّل على الدوام محور أبحاثي وجوهر بنائي النظري، وأعني بذلك السلطة في تجلياتها المتعددة الأبعاد. ويعود سبب اختيار السلطة كموضوع رئيس لملاحظاتي التجريبية وتحليلاتي النظرية إلى نظرة شخصية في بداية مشواري الفكري، للسلطة باعتبارها مفتاحاً لفهم المصدر الأساسي لبنية المجتمع وديناميته. ففي تقديري، تمثل علاقات السلطة العلاقات المؤسِّسة للمجتمع لكونها تؤسس وتؤطر المؤسسات والقواعد التي تنظم الحياة الاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الفاعلين الاجتماعيين الذين يمارسون السلطة هم الذين ينشئون المؤسسات والمنظمات المهيمنة في المجتمع، أيّاً كان نوعه، وفقاً لقيمهم ومصالحهم الخاصة، وأيضاً بصورة تراعي خصوصيات المجتمع، وتستمد شكلها من تاريخه وجغرافيته وثقافته. إن السلطة، في فهمي، تمثل القدرة على إقامة العلاقات التي تمكّن بعض الفاعلين الاجتماعيين من التأثير بشكل غير متكافئ على قرارات فاعلين آخرين على نحو يخدم إرادة ومصالح وقيم الفاعلين أصحاب السلطة. فالسلطة تمارَس بوساطة القسر والإكراه (أي احتكار العنف، شرعيا كان أم غير شرعي، من طرف الدولة) و/أو عن طريق بناء المعنى في أذهان الناس من خلال آليات الإنتاج والتوزيع الثقافيين. وعلى الرغم من كون علاقات السلطة متجذرة في مؤسسات المجتمع وبصورة خاصة داخل دواليب الدولة، إلا أنها تنتشر في كل مجالات النشاط البشري، خصوصاً في مجالات المالية والإنتاج والاستهلاك والتجارة والإعلام والتواصل والثقافة والصحة والتكنولوجيا والتصور الاجتماعي للفضاء والزمان.

يمارس الفاعلون السلطة عن طريق إقامة مؤسسات وقوانين وأنظمة تواصل تعبر عن مصالحهم وقيمهم، وتحدد أشكال السلوك الاجتماعي وما ينبغي مكافأته أو معاقبته أو تجاهله. ومن المؤكد أن هذه ليست صيرورة سببية بسيطة وأحادية الاتجاه. فممارسو السلطة متنوعون وينشطون في إطار تحالفات لإيجاد نقط تقاطع مصالحهم وقيمهم، ويعملون وفقاً لمؤسسات قائمة مسبقاً تعكس الأشكال السابقة للهيمنة. وعلاوة على

ذلك، فالسلطة المؤسساتية وقواعدها تواجه دائماً مقاومة أولئك الفاعلين الذين لا تتمتع مصالحهم وقيمهم بتمثيل كاف داخل المؤسسات المهيمنة. وهذا يؤدي إلى خلق علاقات السلطة المضادة؛ أي العمليات التي تسعى إلى قلب أو إعادة التفاوض حول القواعد الاجتماعية التي تخدم مصالح أولئك الفاعلين المهيمنين تنظيمياً على المؤسسات الاجتماعية. ففي أية مرحلة تاريخية تعبر المؤسسات والقواعد في أي مجتمع عن وضع علاقات السلطة، سواء من حيث قواعدها المؤسساتية أو من حيث النضالات والمفاوضات التي تتحدى استمرار هذه القواعد. وهذا الوضع يُنتج حلقة مفرغة لامتناهية من البناء والتفكيك الاجتماعيين، ومتقلبة في توازن عابر بين إعادة إنتاج البنى الاجتماعية وتحولات نفس هذه الأخيرة.

تحتل التحديات التي تنبثق من أنظمة قيمية بديلة، والتي يطرحها مواطنون جدد في مسعاهم لتغيير المجتمع مركز عملية صناعة التاريخ. لذلك، عُدت دائماً علاقات السلطة بمنزلة الحمض النووي للمجتمعات، والرمز الأصلي لكل الثقافات، والخيط الرابط بين كل الأشياء، ومن ثم المعبّر عن المسارات المحتملة لتطور الحياة الاجتماعية.

في بداية مساري الأكاديمي، في أواخر الستينيات من القرن الماضي، كان التصور الذي لخصته في السطور السابقة مجرد مقاربة ذاتية لا ترتقي إلى مستوى النظرية. ولأني لم أتصور وجود موقع حصري للسلطة والسلطة المضادة (كالدولة أو العاصمة مثلاً)، فقد سبرت أغوار صناعة السلطة والحركات الاجتماعية في عدة أبعاد وسياقات. وقد فعلت ذلك، ليس باتباع تصميم قصدي، بل باستغلال أية فرصة للبحث كنت أحصل عليها في مجال معين قصد اختبار فرضيتي حول مركزية السلطة في كل صيرورة اجتماعية. بدأت بدراسة السلطة في مجال علم الاجتماع الحضري، كما سأوضح بالتفصيل لاحقاً، فقط لأن الأمر كان يتعلق بموضوع أطروحتي الذي اخترته بناء على اقتراح مغرٍ للأستاذ المشرف، ألان تورين. إلا أن تصوري الفكري الشامل كان مبنياً على مشروع دراسة علامات وتجليات علاقات السلطة وتتبعها إلى حيث تقودني أبحاثي، على أمل أن أكشف عن خيط يمكنه التعبير عن تمظهرات منطق متكرر في مختلف مجالات التجربة الإنسانية.

واصلت أبحاثي مستنداً إلى أرضيتين: أولاً، مقاربة عابرة للثقافات لدراسة المجتمع؛ ثانياً، توسّل نظريات متينة كاستراتيجية للبناء النظري. كنت أبدأ دائماً بالمقولات النظرية، ولكن كنت أستخدمها كأدوات للبحث قصد تعديلها وأنسقتها، فقط من حيث نفعها في عملية الاستكشاف. وتعني هذه الرؤية النفعية للنظرية أن البناء النظري كان دائماً ولا يزال صيرورة مستمرة، ولذلك لم أحاول أن أطور نظاماً نظرياً مغلقاً. على

العكس، كان هدفي ولا يزال تأسيس مجال نظري مفتوح تتمدد حدوده باستمرار وتتشكل من جديد لاستيعاب رؤى وخلاصات علمية جديدة[1].

قادتني هذه الأسس (والتي كانت واضحة في ذهني وفي كتاباتي)[2] إلى خيارين منهجيين اثنين: فمن جهة، قمت بأبحاثي في سياقات ثقافية ومؤسساتية عديدة ومختلفة. تجدر الإشارة إلى أني لا أثق في الأنساق النظرية التي تنشأ فقط داخل حدود مجال ثقافي ومؤسساتي معين، ولا يتم أبداً اختبارها أو تعديلها خارج هذه الحدود، فقد حاولت اجتناب المركزية-العرقية الضمنية، التي هيمنت على معظم أبحاث العلوم الاجتماعية، باستثناء الدراسات المقارَنة بشكل واضح. وهذا لا يعني أن الأدوات النظرية لا يمكن استخدامها في سياقات مختلفة، بل ما أقصد هو أن إنتاج أدوات نظرية قابلة للتعميم ينبغي أن تتأثر بتنوع السياقات إذا كانت تطمح لتجاوز الطابع الوصفي، وتروم خلق فهم تدريجي للتجربة الإنسانية في تنوعها. ولذلك استفدت من تنقلاتي الشخصية والأكاديمية (التي كانت أحياناً مفروضة علي، بحكم أني عشت في المنفى في شبابي بعيداً عن نظام فرانكو في إسبانيا) للعمل والبحث في سياقات متعددة، وهي حسب ترتيبها الزمني، فرنسا، أمريكا اللاتينية، إسبانيا، كاليفورنيا، آسيا المطلة على المحيط الهادي، الاتحاد السوفياتي، كاتالونيا، فنلندا، والاتحاد الأوروبي عموماً. ولم تكن هذه مجرد تجارب سياحية، بل مشاريع أبحاث خلفت دراسات منشورة، كما هو مبين في بيبليوغرافيا هذه المراجعة. لذلك، أود أن أؤكد أن هذا التنوع الثقافي قد أثر بشكل حاسم في بناء إطاري التحليلي، بحكم أنني حاولت ملاءمته مع كل سياقات الملاحظة التي اشتغلت فيها.

الأساس الثاني كان ولايزال خياراً مقصوداً، ويتمثل في الاهتمام بالنظريات ذات الأسس الراسخة، وليس بالنظريات العظمى أو الشاملة. وهذا يعني أن كل أعمالي ينبغي أن تتوافر على أساس تجريبي. بالطبع، أي بحث تجريبي يتطلب أدوات وفرضيات نظرية؛ إلا أن في حالتي، يمكنني القول إنني، وفي توافق مع معظم السوسيولوجيا الأمريكية، وعلى خلاف المدرسة الفرنسية حيث تلقيت تكويني كعالم اجتماع، قد ذهبت أبعد من ذلك. فكل شروحاتي النظرية كانت قائمة على تحليلات تجريبية من صنف مختلف مصحوبة بمقاربة منهجية انتقائية: تجميع المصادر الثانوية، تحليل إحصائي، بحث استقصائي، وفي مستهل مشواري كباحث، البحث الإثنوغرافي واستجوابات معمقة بالمئات، في سياقات مختلفة. كنت دائماً بحاجة إلى رؤية الوجوه البشرية التي تنبني عليها تحليلاتي. وما زلت بحاجة إليها إلى الآن.

الآن وقد بسطت أهداف ووسائل مشروعي الفكري، سأقوم بتلخيص تحليلي للسلطة في بعض مجالات بحثي، على أمل تقديم تفاصيل أكثر، لاحقاً، عن شروحاتي لنظرية شبكية عن السلطة تمتد جذورها إلى

1. تأثرت مقاربتي الإبستمولوجية، خصوصاً ما يتعلق بالبناء النظري، خلال سنواتي الأولى بغاستون باشلار (انظر Bachelard 1934).

2. لقد عبرت بوضوح عن اعتمادي على استراتيجية النظرية المتينة للتنظير في La question urbaine [Castells 1972 (1975)] خاصة في ملحق طبعة 1975م المراجَعة، وأيضاً في The City and the Grassroots (Castells 1983).

دراستي العابرة للثقافات لما أطلقت عليه مفهوم المجتمع الشبكي. وبذلك، سأتفادى فرض إعادة بناء منطق نظري على أبحاثي الأصلية، بل على النقيض من ذلك، سأسعى إلى التأكيد على مسارات التذبذب والحيرة التي نقلتني من تصوري السابق للسلطة إلى بنائي الحالي المتكامل لسلطة متعددة الأبعاد مرتبطة بشبكات الفاعلين وممارساتهم.

السلطة على المدينة:

كانت عملية التحضّر دائماً قوة مهيكِلة رئيسة لأساليب عيش الناس: فسلطة المدن على الأرياف قد جرى تصنيفها كرافعة أساسية للهيمنة الاجتماعية[3]. لقد كان قيام الإمبراطوريات مرتبطاً بتشييد المراكز الميتروبولية الأساسية ذات النطاق الإقليمي الواسع[4]. كما ساهمت الحركة التصنيعية وما صاحبها من انعكاسات على الهجرة في اقتلاع المجتمعات الزراعية من جذورها، وتشكيل تجمعات حضرية سكنية متزايدة الأعداد، حيث قامت أشكال جديدة من المساكن والاندماج الاجتماعي، وتكونت الطبقات الاجتماعية، ووسم التقسيم الطبقي الفضاء العمراني من خلال التمييز الطبقي وتوارث الأراضي[5].

لقد غدت السوسيولوجيا الحضرية الكلاسيكية ممثلة بشكل خاص في مدرسة شيكاغو كواحدة من أكثر التخصصات إبهاراً في العلوم الاجتماعية التي ظهرت في بداية القرن العشرين. فقد كانت إلى حد كبير تركز على النمذجة البيئية وعلى إدماج ثقافات المهاجرين من مشارب مختلفة تماماً في ثقافة حضرية مشتركة[6]. ولم يتجاهل علماء شيكاغو الاجتماعيون علاقات السلطة، بل صاروا يفهمونها وسيلة لتشكل النخب المحلية وآليات الحماية والاستغلال التي من خلالها تمكنت مؤسسات الحكامة الهشة من أن تصبح مصادر للتحكم في الرعاع الذين يشتبه دائماً في خرقهم للقواعد[7]. وعلى النقيض من ذلك، فقد تجاهلت السوسيولوجيا الماركسية، أحد الأنساق الفكرية الأكثر تأثيراً خارج الولايات المتحدة الأمريكية، القضايا الحضرية أساساً، باعتبارها عاملاً متصلاً بالتحولات الاجتماعية حتى السبعينيات من القرن الماضي، حيث برز ما أُصطلِح عليه بعلم

3. Mumford L. 1961. The City in History. New York: Harcourt Brace.

4. Hall P. 1998. Cities in Civilization. New York: Pantheon.

5. Massey D. 2005. Strangers in a Strange Land: Humans in an Urbanizing World. New York: W. W. Norton.

Massey D, Brodmann S. 2014. The Social Ecology and Racial and Class Inequality. New York: Russell Sage.

6. Park R, Burgess E, eds. 1925. The City. Chicago: Univ. Chicago Press.

7. Banfield E. 1970. The Unheavenly City: The Nature and Future of our Urban Crisis. New York: Little, Brown & Co.

Dahl R. 1961. Who Governs: Democracy and Power in an American City. New Haven, CT: Yale Univ. Press.

Hunter F. 1953. Community Power Structure. Chapel Hill: Univ. N. C. Press.

الاجتماع الحضري الجديد في فرنسا[8] وفي إنجلترا[9]. وقد شكل تأكيد كل من ماركس وإنجلز على تقسيم العمل بين المدن والأرياف[10]، وكذا بيان إنجلز[11] بشأن مسألة السكن إحدى الإشارات النادرة إلى الاهتمام بالمسألة الحضرية في الكتابات الماركسية الكلاسيكية. والسبب الواضح لهذا العمى الفكري هو كون بنية المجتمع حسب المنظور الماركسي الأصيل ينبغي أن تحدَّد انطلاقاً من علاقات الإنتاج في ظل منطق رأس المال، وكون التحوّلات الاجتماعية ينبغي أن تنبثق عن الطبقة الصناعية العاملة المنخرطة في الصراع الطبقي، وليس عن الاحتجاجات الحضرية. وقد ساهمت أعمالي خلال سبعينيات القرن الماضي في فرنسا وخلال الثمانينيات في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى أعمال زملاء آخرين، في تقديم منظور جديد عن التحول الاجتماعي الحضري[12]؛ ففي كتابيّ (المسألة الحضرية) (1977م) و(المدينة والطبقة والسلطة) (1978م)، حاولت أن أبين دور التفاعل بين علاقات الإنتاج وعلاقات الاستهلاك الجماعي (أي استهلاك السلع العمومية التي تلعب الدولة فيها دور الوسيط) في تشكيل الفضاء الحضري وفي دينامية المجتمع ككل. كما أني دحضت فكرة عزل ما هو «حضري» كشرط خاص من شأنه إبطال العلاقات الطبقية والهيمنة الرأسمالية الثقافية في الحياة الحضرية. ومع ذلك، فقد ركزت، في الوقت نفسه، على أهمية تناقضات الاستهلاك الجماعي ودور أشكال المجالات والصيرورات في تعزيز دينامية الهيكلة والتغيير في المجتمع برمته. وقد حاولت إدماج ما هو حضري في «السوسيو-سياسي»، مركزاً على إمكانيات التحول لدى الحركات الاجتماعية الحضرية في المجتمع ككل. درست الحركات الاجتماعية الحضرية لمدة اثنتي عشرة سنة، من الناحية التاريخية وأيضاً من خلال الأعمال الإثنوغرافية في كل من فرنسا وإنجلترا وأمريكا اللاتينية ومدريد وسان فرانسيسكو، لأوضح كيف أن «سكان الحواضر هم من يصنعون المدن» عبر غرس قيمهم ومصالحهم في مختلف صيغ التعبئة الاجتماعية المتجذرة في القضايا المتعددة الأبعاد التي لا توجد فقط «في» المدن، بل تتمحور «حول»

---

8. Lefebvre H. 1968. Le droit á la ville. Paris: Anthropos.

Lefebvre H. 1970. La révolution urbaine. Paris: Gallimard.

Castells M. 1968. Y a-t-il une sociologie urbaine? Sociol. Trav. 1: 72–90.

Castells M. 1972 (1975). La question urbaine. Paris: Francois Maspero/La Decouverte.

9. Harvey D. 1973. Social Justice and the City. London: Edward Arnold Press.

Pahl R. 1970. Whose City? Harmondsworth, UK: Penguin.

10. Marx K, Engels F. 1846 (1932). The Real Basis of Ideology: Division of Labour: Town and Country. In Die Deutsche Ideologie [The German Ideology], Part IC.

https://www.marxists.org/archive/marx/works/ 1845/german-ideology/ch01c.htm

11. Engels F. 1872. Bur Wohnangsfrage [The Housing Question].

https://www.marxists.org/archive/marx/ works/1872/housing-question/index.htm

12. لمناقشة وتقديم أبحاثي ونظريتي في علم الاجتماع الحضري، أحيل على المجلد المنشور والمذيل بتعليق Susser Ida.

Susser I, ed. 2002. The Castells Reader on Cities and Social Theory. Oxford, UK: Blackwell.

المدن[13]. وهكذا، فقد بينت كيف أن الانعكاسات الرئيسة للسلطة الاجتماعية ينبغي البحث عنها خارج اللعبة السياسية المحلية، والتي شكلت الموضوع الكلاسيكي للمدرسة الجمعية لعلم الاجتماع الحضري. ومن وجهة نظري، فما يهم أكثر هو أي مجتمع وأية مدينة تنتجها وتقطنها جغرافياً وثقافياً ومؤسساتياً أية قوى ماكرو-اجتماعية وأية نوعية من الفاعلين في تفاعلهم المطبوع بالخلافات؟ وعلى عكس المقاربة الماركسية للصراع الطبقي، فقد وضعت الفضاء الحضري كفاعل أول في الهيمنة الطبقية والتغيير الاجتماعي. وخلافاً لمدرسة شيكاغو، فقد أوليت اهتماماً كبيراً لدور العمليات الخلافية في إنتاج المدن، والفضاء بصفة عامة، والتنازع حولها وتحوّلها. وعلى النقيض من علم الاجتماع الجمعي، فقد قمت بتحليل السلطة ليس «في» المدينة فحسب، بل «على» المدينة كذلك، أي كيف أن المدن، مثل المجتمع بشكل عام، تستوحي أشكالها المكانية وصيروراتها المؤسساتية إلى حد كبير من علاقات السلطة المضمَرة.

نشوء المجتمع الشبكي :

خلال منتصف الثمانينيات، وبعد الانتهاء من إعداد دراسة ثلاثية حضرية غير معلن عنها، صدرت في ثلاثة كتب كانت تتوخى تحليل دينامية النظام الحضري[15]، والفكر السياسي الحضري المؤسساتي[16] والحركات الاجتماعية الحضرية[17]، يممت وجهي، من منظوري الجديد في بيركلي، صوب أحد التحولات البنيوية الرئيسية التي كانت في طور التشكّل، أي ظهور بنية اجتماعية جديدة أطلق عليها البعض صفة «ما بعد الصناعية» وأطلقت عليها تدريجياً مفهوم «المجتمع الشبكي العالمي». وبما أن حجم التحولات التكنولوجية والمورفولوجية كان ضخماً، فإن دراستي الأصلية لم تركز على السلطة، على الرغم من أنها كانت تشغل بالي على الدوام كسؤال جوهري تنبغي الإجابة عنه في نهاية المطاف ومسألة سترخي بظلالها على تطويري اللاحق لنظريتي عن السلطة في كتاب (سلطة التواصل) (2009م).

استغرقت جهودي لفهم المجتمع الشبكي العالمي خمسة عشر عاماً. ويرجع السبب في ذلك إلى طبيعة أبحاثي التي فرضت عليّ ضرورة السفر حول العالم، كيلا تقع تحرياتي فريسة الفخ الإثنوغرافي الذي وسم النظريات الأولى عمّا بعد المرحلة الصناعية. وعلاوة على ذلك، فقد شكّلت العولمة بعداً حاسماً للمجتمع

13. Castells M. 1983. The City and the Grassroots: A Cross-Cultural Theory of Urban Social Movements. Berkeley: Univ. Calif. Press.

14. للاطلاع على تقديم نقدي لنظريتي حول المجتمع الشبكي، أحيل القارئ على كتاب Stalder (2006). كما توجد مختارات من المراجعات والتعقيبات النقدية لأعمالي عن عصر المعلومات في المجلدات الثلاثة التي أشرف على نشرها كل من Webster و Dimitriou (2004).

15. Castells M. 1972 (1975). La question urbaine. Paris: Francois Maspero/La Decouverte.

16. Castells M. 1977. The Urban Question: A Marxist Approach. Cambridge, MA: MIT Press.

17. Castells M. 1983. The City and the Grassroots: A Cross-Cultural Theory of Urban Social Movements. Berkeley: Univ. Calif. Press.

الشبكي العالمي، وأقصد بذلك تواجد الأبعاد الحاسمة للمجتمع (بدءاً من الاقتصاد) في الشبكات العالمية التي أضحت الوحدات المشغِّلة لجلّ النشاط الإنساني. وبما أن البنية الاجتماعية الجديدة قد فرضت منطقها على الصعيد العالمي، فإنني قمت ببحث التفاعل بين السمات المشتركة للمجتمع الشبكي العالمي وخصوصية كل سياق تأثر بالمساقات العالمية. وفي تحليلي لهذا التحول العالمي، قمت بعرض الصراع بين القوى التي كانت تقود العولمة متسلحة بتكنولوجيا المعلومات من جهة، وتلك التي كانت تقاوم العولمة، باعتبارها فرضاً لقيم ومصالح الطبقة المهيمِنة مستندة في مقاومتها إلى الهويات الثقافية الخاصة، من جهة أخرى. ومنذ البداية، حاولت في دراستي لعصر المعلومات أن أفهم التفاعل المتناقض بين الشبكة والذات، أي بين منطق شبكات السلطة العالمية وسلطة الهوية. وقد امتد تحليلي ليشمل تحول الدولة أيضاً. وبالفعل، فإن الدولة الوطنية التقليدية، إذ وجدت نفسها متورطة في الصراع بين قوى العولمة الفتاكة ومقاومة الهيئات الوطنية المستندة إلى الهوية، قد واجهت أزمات مؤسساتية متنامية، واضطرت إلى توسّل أشكال سياسية جديدة للهيمنة والتمثيل والحكامة. وكخلاصة لدراستي العالمية العابرة للثقافات، قمت بكتابة ثلاثية عن (عصر المعلومات: الاقتصاد والمجتمع والثقافة)[18]، والتي ضمت تحليلاً تجريبياً بالإضافة إلى تأويل نظري مؤصَّل لصيرورات التحول البنيوي التي بشرت ببزوغ شكل جديد للمجتمع. في المجلد الأول، (نشأة المجتمع الشبكي)[19]، قمت ببحث نشأة وملامح وتداعيات هذه البنية الاجتماعية الجديدة عبر دراستها في سياقات مختلفة في كل أرجاء المعمور. وقد أوضحت أن نشأة هذا المجتمع الجديد قد تمت في الربع الأخير من القرن العشرين من خلال تفاعل ثلاث عمليات مستقلة حدثت متزامنة بالمصادفة: أولاً، ظهور نموذج تكنولوجي جديد في سبعينيات القرن الماضي يستند إلى الإلكترونيات الدقيقة وتكنولوجيات المعلومات والتواصل الرقمية. ثانياً، إعادة الهيكلة السوسيو- اقتصادية لكل من الرأسمالية والدولة المتدخِّلة لتجاوز أزمتيهما خلال السبعينيات من القرن الماضي، مع ما أدى ذلك إلى مصائر مختلفة لنمطي الإنتاج المتناقضين هذين. وثالثاً وأخيراً، الحركات السوسيو- ثقافية التي برزت في الستينيات في كل من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، والتي كانت إلى حد كبير تعبيراً عن ثقافة الحرية والاستقلال، وهي التي وجدت الفضاء المناسب والأمثل في الشبكات الرقمية، لإقامة تواصل عمودي دون قيود.

في البداية، قمت بدراسة تكوّن نموذج تكنولوجي جديد يقوم على نشر تكنولوجيات جديدة للمعلومات والتواصل، بما في ذلك الهندسة الوراثية، باعتبارها تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالمواد الحية. فالتغيرات التكنولوجية ينبغي فهمها كعملية نابعة من المجتمع، وليس كعنصر خارجي مؤثر في المجتمع. ومع ذلك، تظل التكنولوجيا عاملاً أساسياً في كل تغيّر بنيوي شامل، إذ أن تكنولوجيا المعلومات الجديدة تسمح بتكون

18. Castells M. 1996–1998 (2000–2003). The Information Age: Economy, Society, and Culture. Oxford, UK: Blackwell.

19. Castells M. 1996 (2000). The Information Age: Economy, Society, and Culture, Vol. 1: The Rise of the Network Society. Oxford, UK: Blackwell.

أشكال جديدة للهندسة الاجتماعية والاقتصادية والتفاعل الاجتماعي بين الشبكات التواصلية على امتداد الفضاء الإلكتروني. وبالطريقة نفسها التي لا يمكن الفصل فيها بين الثورة الصناعية القائمة على توليد وتوزيع الطاقة من جهة، والمجتمع الصناعي الذي ميز القرنين الأخيرين، فإن ثورة تكنولوجيا المعلومات والتواصل، والتي لم تبح بكل أسرارها بعد، تعدّ أداة قوية للتغيرات المتعددة الأبعاد في المجتمع وعاملاً أساسياً في ظهور أشكال جديدة للإنتاج والتدبير، وبروز وسائل تواصل جديدة، وعمليات عولمة الاقتصاد والثقافة، والحركات الاجتماعية الشبكية.

البعد الثاني للتغير الاجتماعي، الذي نتج عن عملية إعادة هيكلة النظام الرأسمالي في أعقاب الأزمة الاقتصادية خلال منتصف السبعينيات، يتمثل في تحول تنظيمي؛ أي إدراج الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في شبكة الإنترنت. ولعل أهم مظاهر هذا المنطق الشبكي كان تنامي العولمة المعاصرة، والتي فُهمت بكون المكونات الجوهرية لأي نظام (كالاقتصاد على سبيل المثال) تملك القدرة التكنولوجية والتنظيمية والمؤسساتية على الاشتغال كوحدة في زمن حقيقي أو مختار على نطاق الكوكب الأرضي. وقد كانت هذه سابقة تاريخية، بخلاف الأشكال القديمة للتدويل المتطوّر التي لم يكن بإمكانها الاعتماد على تكنولوجيات المعلومات والتواصل التي بمقدورها التعامل مع حجم وتعقيد وسرعة النظام العالمي الحالي.

بدأت تحليلي للتغير التكنولوجي وإعادة هيكلة الاقتصاد عالمياً في وادي السيليكون[20*]، مهد الثورة التكنولوجية في زمننا الراهن. وتماشياً مع منهجيتي في التقيد بالملاحظات العابرة للثقافات، قمت، مع ذلك، بدراسات موازية للعمليات نفسها في سياقات أخرى. وهكذا، تابعت عملي حول أوروبا وأمريكا اللاتينية، منجزاً مشروع بحث رئيس عن التفاعل بين التكنولوجيات وإعادة هيكلة الاقتصاد في إسبانيا[21]. كما أجريت أبحاثاً ميدانية في الدول الأسيوية المطلة على المحيط الهادي، التي كانت منخرطة في عملية تحول تكنولوجي في مساق مختلف تماماً عن المساق الذي يجسده وادي السيليكون، إذ كانت الدولة الإنمائية هي من يقود هذه العملية في هذه الدول. ما بين (1983 و1995م)، درّست وأجريت أبحاثاً في كل من

20.* وادي السيليكون: منطقة تقع في جنوب مدينة سان فرانسيسكو في ولاية كاليفورنيا, وتعد مهد وعاصمة تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، كونها تحتضن الشركات العالمية العملاقة العاملة في مجال المعلومات والاتصال، مثل آبل وفيسبوك وغوغل وغيرها [المترجم].

21. Castells M, Barrera A, Castano C, Nadal J. 1986. Nuevas Tecnologias, Economia y Sociedad en Espana, Vols. 1, 2. Madrid: Alianza Editor.

هونغ كونغ وسنغافورة وتايوان وكوريا الجنوبية والصين واليابان، كما قمت بنشر عدة أعمال[22]، ضمنتها التحاليل التجريبية لهذه الأشكال المؤسساتية المتباينة للمجتمع الشبكي في عدة فصول من ثلاثيتي. وعلاوة على ذلك، وبفضل تعاوني مع إيما كيسيليوفا، تمكنت من إنجاز دراسة مماثلة عن الاتحاد السوفياتي خلال فترة البيريسترويكا، مركزاً على التناقضات المستعصية بين الاقتصاد المخطط والموجّه من طرف الجيش ومتطلبات الثورة المعلوماتية على المستوى التنظيمي، والتي أفضت في نهاية المطاف إلى انهيار النظام السوفياتي[23]. ولذلك، فدراستي للمجتمع الشبكي كانت بالفعل عالمية من خلال الأبحاث التي أجريتها، بما في ذلك المثال المضاد للاتحاد السوفياتي، لإبراز عجز المؤسسات المشرفة على التصنيع عن إدارة الربط الشبكي والمنطق المعلوماتي للبنية الاجتماعية الجديدة.

يركز البعد الثالث للتحليل المقترح في ثلاثيتي على التحول الثقافي الجذري المتّسم بظهور ثقافة الاستقلال التي امتدت أصولها إلى الحركات الاجتماعية خلال فترتي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، والتي تقوّت بفضل انتشار الإنترنت والتواصل عبر الهاتف المحمول لتشكل شبكات تواصل تفاعلية محلية أو عالمية استطاعت أن ترسي دعائم هذا الاستقلال في كل أبعاد التفاعل الإنساني. وفي كتابي عن (البناء الاجتماعي للإنترنت)[24]، أظهرت بالفعل كيف أن هذه الثقافة أثرت بشكل مباشر على التكنولوجيات الشبكية الناتجة عن هندسة الإنترنت. وبالمقابل، فقد عززت إمكانيات التواصل دون قيود داخل فضاء الإنترنت ثقافة الاستقلال، إن على المستوى الجماعي أم الفردي، والتي أضحت بعداً أساسياً لعلاقات السلطة في المجتمع الشبكي.

في المجلد الثاني من ثلاثيتي، (سلطة الهوية)[25]، بحثت كيف تطالب هويات ثقافية معينة في أرجاء المعمور (بما في ذلك الأصولية الدينية والقومية والهويات القائمة على الجندر) بحقها في الاختلاف والاستقلال لمواجهة ضغوطات التطبيع مع الرأسمالية العالمية التي تقوّى خطابها بفضل شبكات الإنتاج

22. Carnoy M, Castells M. 1988. Economic Modernization and Technology Transfer in the People's Republic of China. Stanford, CA: Stanford Univ. Sch. Educ., CERAS.

Castells M. 1988. The Developmental City State in an Open World Economy: The Singapore Experience. Berkeley: Univ. Calif., Berkeley Roundtable Int. Econ.
Castells M ,Kwok R ,Goh L .1990 .Economic Development and Public Housing in the Asian Pacific Rim :A Comparative Analysis of Hong Kong ,Singapore ,and Shenzhen Special Economic Zone .London :Pion.

Castells M .1992 .Four Asian tigers with a dragon head :state intervention and economic development in the Asian Pacific Rim .In State and Society in the Pacific Rim ,ed .R Applebaum ,J Henderson ,pp .70–33 .London :Sage.

Castells M ,Hall P .1994 .Technopoles of the World .London :Routledge.

23. Castells M, Kiselyova E. 1995. The Collapse of Soviet Communism: The View from the Information Society. Berkeley: Univ. Calif., Inst. Int. Stud.

24. Castells M. 2001. The Internet Galaxy. Oxford, UK: Oxford Univ. Press.

25. Castells M. 1997 (2003). The Information Age: Economy, Society, and Culture, Vol. 2: The Power of Identity. Oxford, UK: Blackwell.

والاستهلاك والتمويل والتكنولوجيا والتواصل. وقد درست تأثير هذه الضغوطات المتصارعة على الدولة وعلى أنظمة التمثيل السياسي، والتي تواجه بصورة متنامية أزمة الشرعية التي نتجت جزئياً عن قصور المؤسسات السياسية خلال الحقبة الصناعية وعجز الدولة الوطنية عن تدبير القضايا الجديدة المستجدة والمهمة بالنسبة للحكامة في المجتمع الشبكي العالمي. ونتيجة لذلك، فقد تمت إعادة تعريف التمثيل السياسي نظراً لكون الديموقراطية قد تشكّلت داخل الحدود الوطنية. أما الآن، فينبغي اتخاذ القرارات الحاسمة بشأن قضايا من قبيل المالية العالمية أو تغير المناخ أو الأمن العالمي أو المراقبة الدولية في إطار مرجعي عالمي. نحتاج أن نتجاوز ما يسميه بيك(Beck) «الوطنية المنهجية»[26].

في المجلد الثالث من ثلاثيتي، (نهاية الألفية الثالثة)[27]، رصدت تحولات الدولة للتجاوب مع هذه التحديات من خلال نحت مصطلح «الدولة الشبكية» لنعت الحالات المختلفة لاقتسام الدول الوطنية السيادة من أجل ضمان استمرارها في ظل التحديات العالمية وبغية تلطيف ضغوط الهويات الثقافية الموجودة في المجتمعات الخاضعة لسيطرتها. وهذا لا يعني أن الدول الوطنية الحالية في طريقها إلى الانقراض على مستوى كينونتها المؤسساتية، بل يعني أن وجودها كأجهزة سلطوية يخضع لتحولات عميقة، عن طريق إما تجاوزها أو إعادة ترتيبها في شبكات ذات سيادة مشتركة تتشكل من الحكومات الوطنية والمؤسسات فوق السلطة الوطنية والمؤسسات ذات الهوية القومية المشتركة (كالاتحاد الأوربي والناتو واتفاقيات التجارة الحرة) والحكومات الإقليمية والحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية، وكلها تتفاعل في عملية تفاوضية حول اتخاذ القرارات. وضربت مثالاً لدعم تحليلي من دراسة حول تكوّن وتناقضات الاتحاد الأوربي. وتكرر هذا الموضوع في أعمالي في القرن الواحد والعشرين ومهد الطريق نحو مشاريع أبحاث ومنشورات عن الأزمات المتعددة للاتحاد الأوربي في سياق النظام الرأسمالي العالمي.[28]

وعلى الرغم من أن هذا التغير الاجتماعي المتعدد الأبعاد قد أنتج أشكال تعبير اجتماعية وثقافية مختلفة في سياقات مؤسساتية معينة، إلا أن هناك تشابهاً في النتيجة، إن لم يكن في العملية ذاتها، على مستوى مكان تكون الأشكال الاجتماعية الجديدة؛ أي في البنية الاجتماعية. وقد اصطلحت على هذه البنية الاجتماعية الجديدة، مفهوم «المجتمع الشبكي». لقد نشأ هذا المفهوم في تصوري نتيجة لملاحظتي للتحولات التكنولوجية والتنظيمية والمؤسساتية. وقد وجدت أن المجتمع الجديد في أولى مراحل تكوينه كان في كل أبعاده مكوناً من شبكات. فالأسواق المالية العالمية مبنية على شبكات إلكترونية تعالج العمليات المالية في زمن حقيقي.

26. Beck U. 2000. Power in the Global Age. Cambridge, UK: Polity.

27. Castells M. 1998 (2003). The Information Age: Economy, Society, and Culture, Vol. 3: End of Millennium. Oxford, UK: Blackwell.

28. Castells M, Himanen P, eds. 2014. Reconceptualizing Development in the Global Information Age. Oxford, UK: Oxford Univ. Press.

Castells M, Caraca J, Cardoso G, eds. 2012. Aftermath: The Cultures of the Economic Crisis. Oxford, UK: Oxford Univ. Press.

والإنترنت شبكة مكونة من شبكات الحواسيب، شبكة مكونة من شبكات. والروابط الإلكترونية، التي تصل وسائل تواصل مختلفة فيما بينها سواء محلياً أم عالمياً، تتشكل من شبكات للتواصل وأستوديوهات للإنتاج وغرف الأخبار وأنظمة المعلومات المحوسبة وأجهزة البث المحمولة، وأيضاً من شبكة تفاعلية للمرسِلين والمتلقّين. فالمقاولة الشبكية، كشكل جديد في منظومة الأعمال التجارية، تتكون من شبكات شركات أو وحدات فرعية للشركات تركز نشاطها على إنجاز مشروعات تجارية. لقد أمسى الاقتصاد العالمي شبكة من التعاملات المالية ومواقع الإنتاج والأسواق واليد العاملة، وقد تقوت هذه الشبكة بفضل رأس المال والمعلومات وتنظيم الأنشطة التجارية. وبالفعل، يمكننا اعتبار العولمة عملية الربط الشبكي للعالم في كل جوانب النشاط البشري. فالحكامة تعتمد على الربط بين مختلف مستويات اتخاذ القرار المؤسساتي المرتبط بشبكة المعلومات. وتتصل الحركات الاجتماعية الأكثر ديناميكية عبر الإنترنت والاتصال اللاسلكي في كل أرجاء المدينة والبلد والعالم.

يمكّن شيوع الشبكات كصيغ لتنظيم الممارسة الاجتماعية من إعادة تعريف البنية الاجتماعية في مجتمعاتنا. فالبنية الاجتماعية تحيل على الترتيبات التنظيمية للعنصر البشري فيما يخص علاقات الإنتاج أو الاستهلاك والخبرة والسلطة، كما يتم التعبير عنها في التفاعلات النافعة التي تؤطرها الثقافة. في عصر المعلومات، تستند هذه الترتيبات التنظيمية الخاصة إلى شبكات المعلومات التي تستمد طاقتها من تقنيات المعلومات والتواصل (وفي المستقبل القريب، من تقنيات المعلومات المستوحاة من البيولوجيا). وفي ظل ظروف هذه البنية الاجتماعية الجديدة الناشئة، تواجه العلوم الاجتماعية عدداً من الإشكاليات المفاهيمية والمنهجية. وتتمثل إحدى الإشكاليات الرئيسة في إعادة تعريف السلطة والسلطة المضادة في ارتباطهما بتشكيل المجتمع الشبكي بصورة معينة. ومع ذلك، وبينما كان تحليل عمليات السلطة والسلطة المضادة حاضراً في أبعاد مختلفة من دراستي للمجتمع الشبكي من الناحية التجريبية، فإنني في ثلاثية (عصر المعلومات)، لم أقم بصياغة نظرية عن السلطة خاصة بالمجتمع الشبكي. وترجع أسباب ذلك إلى أمرين: الأمر الأول شخصي، إذ لأسباب صحية، اضطررت إلى إتمام كتابة (عصر المعلومات)، والذي استغرق الاشتغال عليه سنوات عديدة، عبر الانتهاء منه مؤقتاً. أما الأمر الثاني، فذو طبيعة نظرية: فقد توصلت إلى فرضية مفادها أن عمليات صياغة المفاهيم حول عالم الاتصالات كانت أساسية لتكوّن السلطة والسلطة المضادة، وأن التواصل كان يخضع لعملية تحول كبيرة في عصر التقنيات الرقمية، وإعادة الهيكلة التنظيمية للأنشطة التجارية والحكومة. وهكذا، وقبل سبر أغوار نظرية جديدة للسلطة، كنت بحاجة لفهم التفاعل بين الأشكال الجديدة للتواصل وعمليات صناعة السلطة واعتراضات السلطة المضادة التي بدأت تطفو على السطح. وهذا أخذ مني عقداً آخر من العمل التجريبي ركزت فيه على هذه الأسئلة.

سلطة التواصل :

كما ذكرت في مقدمة هذه المراجعة، أؤكد على أن الإكراه والإقناع هما الشكلان الرئيسان لممارسة السلطة. ففي حين يتم الإكراه من قبل أجهزة الدولة التي تسهر على تعريف وتطبيق القانون والنظام، يتم التعبير عن الإقناع في خطابات السلطة التي تنتجها آليات ثقافية متنوعة (بدءاً من المدرسة ومؤسسات الطب الأحيائي)، ويتم توزيعها وإضفاء الطابع الرسمي عليها بوساطة أنظمة التواصل الاجتماعية؛ أي عن طريق التواصل الذي يتعلق بالمجتمع ككل[30]. فالدور النسبي الذي يلعبه الإكراه والإقناع في تثبيت مصالح أصحاب السلطة يعتمد على السياق. كما تعتمد فعالية الإكراه والإقناع بشكل دقيق على تكامل وسائلهما في حمل الناس على الخضوع للمصالح والقيم المهيمِنة. خلال إعداد بحثي حول دور التواصل في صنع السلطة، انطلقت من فرضية مفادها أنّ:

العنف والتهديد باللجوء إليه والخطابات التأديبية، والتهديد بسن قانون الانضباط، ومأسسة علاقات السلطة، باعتبارها هيمنة قابلة لإعادة الإنتاج، وعملية الشرعنة التي يتم من خلالها قبول القيم والقواعد من قبل الرعية المستهدفة، كلها تتفاعل في عملية إنتاج وإعادة إنتاج علاقات السلطة في الممارسات الاجتماعية والأشكال التنظيمية[31].

تكمن فرضيتي في أن السلطة التي تعتمد فقط على الإكراه تُعدّ شكلاً ضعيفاً من أشكال السلطة وغير مستدامة على المدى البعيد. يمكن للمؤسسات أن تستمر فقط من خلال الظفر بموافقة الرعية الخاضعة أو، على الأقل، استسلامها. إن السلطة على العقول أكثر أهمية من السلطة على الأجساد. وعلاوة على ذلك، لا ينبغي فهم السلطة على العقول كآلية استغلال محضة، ولكن من خلال قدرة بعض الخطابات على إقناع الأفراد باستيعابها وقبولها في إطار عملية تواصل فعالة بين مرسِلي ومستقبِلي الخطابات. ومن ثم، فإن خصائص أنظمة التواصل ضرورية لفهم تكوين خطابات السلطة، وقدرتها على تشكيل عقول الفاعلين الاجتماعيين عن طريق إنشاء توافق ملموس بين تجربة الناس وبنية ومحتوى الخطابات المعبرة عن مصالح الطبقة المهيمِنة. لذلك، ومن أجل بحث الإنتاج الخطابي للسلطة، كان لزاماً علي تعميق معرفتي بهيكلة نظام

29. للاطلاع على تقديم موجز ومناقشة لأبحاثي حول وسائل الإعلام والاتصال، أحيل على كتاب هوارد (2013).

30. Foucault M. 1975. Surveiller et punir. Paris: Gallimard.

Foucault M. 2008. The Birth of Biopolitics: Lectures at the Collège de France, 1978–79. London: Palgrave Macmillan.

Laclau E. 2005. On Populist Reason. London: Verso.

McChesney R. 2007. Communication Revolution: Critical Junctures and the Future of Media. New York: New Press.

31. Castells M. 2009. Communication Power. Oxford, UK: Oxford Univ. Press p. 13

الاتصالات في المجتمع الشبكي وتحوله التكنولوجي. وأشير بالمناسبة وبصفة شخصية، إلى أن الضرورة الفكرية للتفقه في مجال الاتصالات بشكل عام والتواصل الرقمي على وجه الخصوص كانت محفزاً رئيسا لي في تغيير بيئتي الأكاديمية من بيركلي إلى مدرسة أننبرغ للتواصل في جامعة جنوب كاليفورنيا، وفي قبولي عرض من جامعة جنوب كاليفورنيا لشغل منصب رئيس قسم تكنولوجيا الاتصالات والمجتمع في عام (2003م). وقد شكلت هذه النقلة نقطة بداية بحثي المنهجي حول التفاعل بين الاتصالات والسلطة، مما أدى إلى إصدار كتاب حول هذا الموضوع في عام (2009م)[32]. ففي هذا المؤلَّف، قمت بتوثيق التحولات الحاسمة لأنظمة الاتصالات في عصرنا. أولاً، ساهمت رقمنة الاتصالات في خلق شكل جديد من أشكال التواصل: التواصل الذاتي الجماهيري، المعتمد على الإنترنت وشبكات التواصل التفاعلي، العالمية منها والمحلية. وهذا التواصل يجمع بين المرسِلين والمستقبِلين في الموجات التواصلية نفسها. ثانياً، ونظراً للقدرة الرقمية على التوسع عالمياً، فقد أمست وسائل الإعلام التقليدية بدورها منفتحة على التكنولوجيا، مع احتفاظها بتجذرها الثقافي والتنظيمي في سياقات معينة. ثالثاً، لقد أصبحت وسائط الاتصال العمودية وشبكات التواصل الأفقية مندمجة في النظام الرقمي ذاته، مما شكل ما أسميه، مقتبساً اصطلاح نيلسون[33]، نصاً إلكترونياً رابطاً. رابعاً، لقد أصبحت المؤسسات الإعلامية تدور في فلك شبكات الشركات ذات الوسائط الإعلامية المتعددة عالمياً. وقد احتكرت شبكات الشركات هذه رأس المال والإدارة، ولكن في الوقت نفسه سعت إلى تنويع المحتوى وصناعة جمهورها على المقاس. خامساً، وعلى الرغم من أن الحكومات لا تزال تحتفظ بسلطة رقابية ومؤسساتية كبيرة على الأنظمة الإعلامية، فقد أصبحت الشركات تحتكر الجزء الأعظم من الاتصال الجماهيري، سواء في وسائل الإعلام التقليدية أو في أنظمة التواصل الشبكية. سادساً، لقد غدت شبكات التواصل الذاتي الجماهيري متاحة أمام مئات الملايين من المستخدِمين الذين يعتمدون على البنية التحتية لشركات الاتصالات اللاسلكية والتكنولوجيا، وفي الوقت نفسه يملكون الحرية في تحديد محتوى تفاعلهم إلى حد كبير؛ وذلك على حساب التنازل عن خصوصياتهم. وبحلول عام (2015م)، كان هناك ما يقرب من (3.5) مليار مستخدم للإنترنت وحوالي (7) مليارات مشترك في الأجهزة اللاسلكية، وأكثر من (50٪) من السكان البالغين في العالم كانوا يستخدمون الهاتف الذكي. لقد أصبحت مجتمعاتنا شبكية على المستوى العالمي بشكل كامل تقريباً بفضل الاتصالات الرقمية.

كانت المهمة التي أنطتها بنفسي هي السعي إلى تقييم أثر هذه التحولات التواصلية على علاقات السلطة. وفي أبحاثي قمت بتوثيق نتيجتين تجريبيتين رئيستين: أولاً، بما أن شبكات التواصل أصبحت منتشرة على نطاق واسع، وتحديداً لكونها رقمية ولامركزية ومرنة، وبما أن وسائل الإعلام التقليدية لا تزال هي

32. Ibid.

33. Nelson T. 1965. Complex information processing: a file structure for the complex, the changing and the indeterminate. ACM Proc. 1965 20th Natl. Conf., pp. 84–100. ACM: New York.

الشكل السائد للتواصل الجماهيري، فقد أضحت كل السياسات سياسات إعلامية أساساً. وهكذا تم نقل أشكال الخيارات السياسية ومظاهر شخصنة السياسة إلى الفضاء التواصلي. وعلى الرغم من أن وسائل الإعلام ليست هي صاحبة السلطة (بسبب تنوعها من جهة، والتفاعل المعقد بين وسائل الإعلام والشركات التجارية والنظام السياسي من جهة أخرى)، فإنها تشكل المساحة التي يتم فيها استعراض السلطة وممارستها في نهاية المطاف. ويضم هذا الفضاء التواصلي شبكات الإنترنت التواصلية التي أصبحت تلعب دوراً متنامياً في الانتخابات والحكامة وإضفاء أو نزع الشرعية. وقد أدت شخصنة السياسة واللجوء إلى استراتيجية بناء وتدمير صور القادة السياسيين والأحزاب كسلاح سياسي رئيسي إلى تفشي سياسة الفضائح، لسببين اثنين: أولاً، لا يمكن تمويل عملية تسييس الإعلام بالوسائل المالية التقليدية، ثانياً، أصبح سحب الثقة من القادة السياسيين الشكل الأكثر فاعلية للتفوق على الفاعلين السياسيين الآخرين[34]. لقد كان التفاعل بين التحولات التواصلية وتفشي أزمات شرعية الأنظمة السياسية جوهر البحث الذي عرضته في (سلطة التواصل).[35]

ومع ذلك، لا يمكن إكمال تحليلي لتطور صناعة السلطة في المجتمع الشبكي دون الأخذ بعين الاعتبار تأثيرات أنظمة التواصل الجديدة على أساليب السلطة المضادة، خاصة على بنية الحركات الاجتماعية وتنظيمها وديناميتها ونتائجها. لقد أتت الحركات الاجتماعية الفعلية، التي انفجرت في جميع أنحاء العالم في الفترة ما بين عامي (2009 و2015م) لتخلصني من حيرتي عبر تقديمها لإجابات ملموسة على الأسئلة التي كانت عالقة بذهني. لقد انغمست في التحليل الإثنوغرافي والوثائقي لما سميتها بالحركات الاجتماعية الشبكية، خصوصاً في إسبانيا، حيث شكلت حركة «الساخطون» (Indignadas) منارة للحركات الاجتماعية الأخرى في العالم الغربي، وكانت تجربة مختلفة تماماً عن المصير المؤسِف الذي آل إليه الربيع العربي عام (2011م) بعد فترة وجيزة من اندلاعه. كانت ثمرة هذا البحث إصدار كتابي عن (شبكات الغضب والأمل)[36]، والذي قمت فيه بتحليل التوجهات المشتركة للعديد من هذه الحركات في سياقات مختلفة (مِن حركة «احتلوا وول ستريت» إلى الحركات الاحتجاجية بالبرازيل) وتحديد ملامح الحركات الاجتماعية في المجتمع الشبكي من خلال تسليط الضوء على دورها في إبراز قيم جديدة وأشكال جديدة من الديمقراطية بدلاً من الاقتصار على لعب دور التابع في إطار مجموعات ضغط أو كفاعلين سياسيين مؤسساتيين. أصبحت هذه الحركات فعالة من خلال بناء تجارب جديدة من النضال والمداولتية الذاتية التي جمعت بين موجات التواصل الدؤوب على الإنترنت واحتلال الفضاء الحضري، والذي بفضله أصبحت هذه الحركات ظاهرة للعيان في كل ربوع المجتمع.

34. Thompson J. 2000. Political Scandal: Power and Visibility in the Media Age. Cambridge, UK: Polity Press.

35. Castells M. 2009. Communication Power. Oxford, UK: Oxford Univ. Press.

36. Castells M. 2012 (2015). Networks of Outrage and Hope: Social Movements in the Internet Age. Cambridge, UK: Polity Press.

وهكذا، تمكنت أخيراً من تبني التحليل الدقيق للسلطة والسلطة المضادة والسياسات المؤسساتية والحركات الاجتماعية في المجتمع الشبكي، معتمداً مرة أخرى على ملاحظتي التجريبية. ومع ذلك، وعلى الرغم من العديد من التفسيرات النظرية المناسبة لكثير من هذه المخاضات، فقد كنت لا أزال أفتقر إلى صياغة نظرية مناسبة لفهم السلطة في المجتمع الشبكي. ومرد هذا إلى أن شبكات التواصل كانت تبدو لأول وهلة وكأنها مواقع أساسية للسلطة، إلا أن تعدد أبعاد المجتمع الشبكي كان يتطلب نظرية متعددة الأبعاد للسلطة. لذلك بادرت إلى إنشاء مشروع نظري سميته، بطبيعة الحال، «نظرية شبكية للسلطة»[37].

نظرية شبكية للسلطة:

تعتمد بنية وأنشطة المؤسسات والمنظمات التي تؤطر العمل الإنساني على التفاعل الواضح بين السلطة والسلطة المضادة من أجل بناء وإعادة بناء تلك المؤسسات. ويمتلك كل صنف مجتمعي طريقة محددة لممارسة السلطة والسلطة المضادة. ففي المجتمع الشبكي، تتم ممارسة السلطة الاجتماعية أساساً من طرف الشبكات ومن خلالها. وبما أن السلطة متعددة الأبعاد، ففي المجتمع الشبكي تتم ممارستها في محيط شبكات متعددة الأبعاد ومبرمجة في كل مجال من مجالات النشاط البشري وفقاً لمصالح وقيم الفاعلين من ذوي الكفاءة. ومع ذلك، فالسؤالان الملحّان يظلان هما: أي نوع من الشبكات؟ وكيف تنشط في مجال صناعة السلطة؟

لمقاربة هذين السؤالين، لا بد أولاً من التمييز بين أربعة أشكال متباينة من السلطة:

السلطة الشبكية.

سلطة الشبكة.

السلطة المشبَّكة.

سلطة صناعة الشبكات.

تشمل السلطة الشبكية السلطة التي يمارسها كل من الفاعلين والمنظمات داخل إطار الشبكات التي تشكل جوهر المجتمع الشبكي العالمي على المجموعات البشرية أو الأفراد غير العاملين في هذه الشبكات العالمية. هذا النوع من السلطة يعمل عن طريق ثنائية الإقصاء والإدماج. وقد قامت نظرية حراسة الشبكات

37. Castells M. 2009. Communication Power. Oxford, UK: Oxford Univ. Press.

Castells M. 2012 (2015). Networks of Outrage and Hope: Social Movements in the Internet Age. Cambridge, UK: Polity Press.

الإعلامية بالتحقيق في العمليات التي يتم من خلالها إدماج العُقد الموصلة في الشبكة أو إقصاؤها منها، مما يبرز القدرة الحاسمة لحراسة الشبكة على فرض السلطة الجماعية لبعض الشبكات على شبكات أخرى، أو لشبكة معينة على وحدات اجتماعية منفصلة[38]. يمكن للفاعلين الاجتماعيين تعزيز مركز سلطتهم من خلال إنشاء شبكة لجمع الموارد القيِّمة، ثم من خلال ممارسة استراتيجيات خاصة لحراسة بوابتهم، ولمنع وصول أولئك الذين لا يضيفون أية قيمة إلى الشبكة، أو الذين يعرضون المصالح السائدة في برامج الشبكة للخطر. وتشمل الأمثلة على ذلك شبكات الوسائط المتعددة أو المؤسسات المالية.

للمساعدة على فهم سلطة الشبكة، يمكن الاستعانة بالجهاز المفاهيمي الذي عرضه غريوال[39] سعياً وراء إقامة نظرية للعولمة من منظور التحليل الشبكي. فبحسب هذا المنظور، تقوم العولمة على تنسيق اجتماعي بين فاعلين شبكيين متعددين. وهذا التنسيق يتطلب قواعد أو، حسب تعبيري الخاص: بروتوكولات التواصل. فبروتوكولات التواصل هذه تحدد القواعد التي ينبغي قبولها لحظة ولوج الشبكة. وبمجرد إدماج بعض البروتوكولات في برنامج الشبكات، تمارَس السلطة ليس عن طريق الإقصاء من الشبكات، بل عن طريق فرض قواعد الإدماج. وتكمن سلطة الشبكة في سلطة هذه البروتوكولات على مكونات الشبكة. وفي نهاية المطاف، تخدم سلطة الشبكة هذه مصالح مجموعة معينة من الفاعلين الاجتماعيين، أصحاب الفضل في تكوين الشبكة. فعلى سبيل المثال، تفرض الاتفاقيات الدولية التي تنظم المؤسسات المالية ما بين الحكومات، مثل صندوق النقد الدولي أو المؤسسات التجارية الدولية كمنظمة التجارة العالمية، مجموعة من القواعد التي تعكس مصالح المؤسسات المالية الخاصة الرائدة والشركات المتعددة الجنسيات، ممثلة بحكومات نادي مجموعة الدول السبع.

كيف تعمل السلطة المشبَّكة؟ ومن يكتسب السلطة داخل الشبكات، بمجرد تشكيل هذه الأخيرة، من حيث مجموعة العُقَد الموصلة بالشبكة التي تنظمها مجموعة من البروتوكولات؟ إن السؤال عن امتلاك السلطة في شبكات المجتمع الشبكي يمكن الإجابة عنه بلغة مبسطة عن طريق تحليل طريقة عمل كل شبكة معينة على حدة. تحدد كل شبكة علاقات السلطة الخاصة بها، بناءً على أهدافها المبرمجة. وهكذا، ففي الرأسمالية العالمية، تكون الكلمة الأخيرة للأسواق المالية العالمية، بينما يلعب كل من صندوق النقد الدولي والبنوك المركزية وتصنيفات الوكالات المالية (مثل موديز Moody›s أو فيتش Fitch أو بور وستاندرد Standard & Poor) دور المخططين لكيفية تحقيق هذه الأهداف بشكل أفضل. وهناك مثال آخر يتجلى في السلطة العسكرية: فالدولة التي يمكنها تسخير الابتكار التكنولوجي والمعرفة والموارد في السعي إلى اكتساب قدرات متفوقة في صناعة الحروب تصبح العُقدة الموصلة المهيمنة، كما هو الشأن حالياً بالنسبة إلى

38. Barzilai-Nahon K. 2008. Toward a theory of network gatekeeping: a framework for exploring information control. J. Am. Soc. Inf. Sci. Technol. 59(9): 1493–512.

39. Grewal D. 2008. Network Power: The Social Dynamics of Globalization. New Haven, CT: Yale Univ. Press.

الولايات المتحدة الأمريكية. فهذه القدرات ستمكنها من فرض سلطتها في المشهد الجيو-سياسي إذا أصبح أو حين يصبح العنف أو التهديد بالعنف هو النمط السائد للتفاعل بين الفاعلين السياسيين.

ومع ذلك، يمكن أن يصبح سؤال السلطة في الشبكات طريقاً تحليلياً مسدوداً، إذا ما حاولنا الإجابة عنه بصورة أحادية البعد، وحاولنا تحديد «مصدر السلطة» في كيان واحد. فالقوة العسكرية لا يمكنها أن تمنع حدوث أزمة مالية كارثية؛ بل في الواقع، يمكنها أن تسبب مثل هذه الأزمة في حالات معينة من جنون عظمة دفاعي ولاعقلاني أو وزعزعة استقرار البلدان المنتجة للنفط أو الاقتصاديات الكبيرة، مثل الصين. يمكن أن تصبح الأسواق المالية العالمية إنساناً آلياً خارجاً عن سيطرة أية مؤسسة تنظيمية فوقية نظراً لحجم وكمية وتشعب تدفقات رؤوس المال المتداولة عبر شبكاتها، ونظراً أيضاً لارتباط معايير التقييم التي تعتمدها بالاضطرابات غير المتوقعة في المعلومات. يعتمد صنع القرار السياسي إلى حد كبير على وسائل الإعلام؛ إلا أن وسائل الإعلام تشكل أرضية تعددية -مهما بلغت درجة انحيازها إيديولوجياً وسياسياً- وعملية تسييس الإعلام تظل دائماً متقلبة وعصية على التنبؤات إلى درجة كبيرة. أما بالنسبة إلى الطبقة الرأسمالية، فإنها تتمتع ببعض السلطة، لكن سلطتها لا تشمل كل شخص أو كل شيء. فهي تعتمد اعتماداً ملموساً على دينامية الأسواق العالمية وقرارات الحكومات من حيث القوانين والسياسات، بل حتى الحكومات نفسها ترتبط ببعضها البعض في شبكات من الحكامة العالمية التي لا تخلو من نقائص، في ظل ضغوطات مجموعات رجال الأعمال وذوي المصالح، حيث تضطر للتفاوض مع وسائل الإعلام التي تنقل الإجراءات الحكومية لمواطنيها وتواجه الحركات الاجتماعية وأشكال المقاومة من المجتمعات المدنية. وفي نهاية المطاف، يتعين على المنطق الجيو- سياسي الأحادي أن يستسلم أمام حقائق عالمنا المترابط، كما فعلت حكومة الولايات المتحدة مضطرة بعد عقد من الحروب في العراق وأفغانستان التي استنفدت ميزانيتها وألحقت الضرر بشرعيتها الدولية. باختصار، حتى أقوى الدول لديها بعض السلطة (التدميرية في الأساس)، لكنها لا تملك كل السلطة.

لذلك، قد تكون مسألة السلطة في صيغتها التقليدية عديمة المعنى في المجتمع الشبكي، ولكن ما زالت الأشكال الجديدة من الهيمنة واتخاذ القرار حاسمة في تشكيل حياة الناس بصرف النظر عن إرادتهم. في الواقع، هناك علاقات سلطة في العمل، ولو أن هذه الأخيرة تأخذ أشكالاً جديدة، وتجذب أنواعاً جديدة من الفاعلين. تخضع أهم أشكال السلطة لمنطق سلطة صناعة الشبكات.

في عالم الشبكات، تعتمد قدرة الفاعلين الاجتماعيين على ممارسة السيطرة على الآخرين على آليتين أساسيتين: (أ) القدرة على تكوين شبكة أو شبكات وبرمجة أو إعادة برمجة الشبكة أو الشبكات من حيث الأهداف المخصصة للشبكة أو الشبكات. (ب) القدرة على الاتصال وضمان تعاون مختلف الشبكات من خلال تقاسم الأهداف المشتركة والجمع، في الوقت نفسه، بين الموارد والسعي إلى صد منافسة الشبكات الأخرى

عن طريق إقامة تعاون استراتيجي. أطلق لقب «المبرمجين» على المتربعين على عرش السلطة الأول، بينما اصطلح على أصحاب المنصب الثاني في هرم السلطة اسم «الموصلين». المبرمجون والموصلون بالتأكيد فاعلون اجتماعيون، لكن ليسوا بالضرورة متماهين مع مجموعة معينة أو أفراد معينين. إن الشبكات غالباً ما تعمل كصلة وصل بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين، الذين يتم تعريفهم حسب مواقعهم في البنية الاجتماعية وفي الإطار التنظيمي للمجتمع. لذلك، أعتقد أن ممارسي السلطة في كثير من الحالات هي الشبكات نفسها—وليس الشبكات المجردة أو اللا-واعية، أو حتى الأشخاص الآليون، بل بشر منظمون بناء على مشاريعهم واهتماماتهم. تتطلب ممارسة السلطة في المجتمع الشبكي مجموعة معقدة من الإجراءات المشتركة التي تتجاوز التحالفات من أجل إنتاج شكل جديد من الذوات: ذوات مشبَّكة.

في كتابيَّ (سلطة التواصل)[40] و(شبكات الغضب والأمل)[41]، قمت بتحليل تجريبي لأسلوب عمل هاتين الآليتين لصناعة السلطة في الشبكات: البرمجة والإيصال؛ فالقدرة على برمجة أهداف الشبكة، وكذلك إعادة برمجتها، تعد مسألة حاسمة، لأنه بمجرد برمجتها، تمتلك الشبكة القدرة على الأداء بشكل فعال، وإعادة ترتيب ذاتها من أجل تحقيق أهدافها.

الطريقة التي يعتمدها مختلف الفاعلين لبرمجة الشبكة عملية خاصة بكل شبكة؛ فالعملية التي تُعتمَد في المالية العالمية تختلف عن تلك التي تعتمد في السلطة العسكرية، أو تلك التي تعتمد في النظم السياسية أو البحث العلمي أو الجريمة المنظمة. لذلك، فعلاقات السلطة على مستوى الشبكة ينبغي تعريفها وفهمها باستخدام اللغة الخاصة بكل شبكة. ومع ذلك، تتقاطع جميع الشبكات في سمة مشتركة: كون الأفكار والرؤى والمشاريع والإطارات هي من يخلق البرامج. فهذه مواد ثقافية. في المجتمع الشبكي، غالباً ما تُقحم الثقافة في عمليات التواصل، وبشكل خاص في النص الإلكتروني الرابط الذي تقبع في أحشائه شبكات شركات الوسائط المتعددة العالمية وشبكات الإنترنت. لذلك، يمكن توليد الأفكار بالاعتماد على مجموعة متنوعة من المصادر، ويمكن ربطها بمصالح وثقافات فرعية خاصة (مثل الاقتصاد الكلاسيكي الجديد والأديان والهويات الثقافية وتقديس الحرية الفردية والديمقراطية التمثيلية، وما شابه ذلك). ومع ذلك، تتم معالجة الأفكار والصور في المجتمع اعتماداً على طريقة تمثيلها في مجال التواصل. وفي نهاية المطاف، تصل هذه الأفكار إلى الفئات المستهدفة لكل شبكة اعتماداً على مستوى انخراط هذه الفئات في عمليات التواصل. ومن ثم، فإن التحكم في (أو التأثير على) شبكات التواصل والقدرة على إنشاء خطاب فعال، والقدرة على الحث على التواصل والإقناع بصورة تخدم مشاريع المبرمِجين المحتملين، هي الموارد الرئيسة لقدرات البرمجة لدى كل شبكة. بمعنى آخر، إن عملية التواصل في المجتمع بالإضافة إلى المنظمات والشبكات التي

40. Castells M. 2009. Communication Power. Oxford, UK: Oxford Univ. Press.

41. Castells M. 2012 (2015). Networks of Outrage and Hope: Social Movements in the Internet Age. Cambridge, UK: Polity Press.

تسنّ تشريعات لهذه العملية، هي المجال الرئيس، حيث تتشكل مشاريع البرمجة، وحيث يتم تصوّر الفئات المستهدَفة لهذه المشاريع. فهذه هي مجالات السلطة في المجتمع الشبكي.

هناك أيضاً مصدر ثانٍ للسلطة: التحكم في نقاط الاتصال بين الشبكات الاستراتيجية المختلفة. أصحاب هذه المناصب هم، على سبيل المثال، الموصلون، الذين يربطون بين شبكات القيادة السياسية وشبكات الإعلام وشبكات العلوم والتكنولوجيا والشبكات العسكرية والأمنية من أجل وضع استراتيجية جيوسياسية. أو يمكن أن يكونوا موصلين يربطون بين الشبكات السياسية وشبكات الإعلام لإنتاج ونشر خطابات سياسية وإيديولوجية معينة؛ أو يكونوا العلاقة بين الشبكات الدينية والشبكات السياسية لدعم أجندة دينية في مجتمع علماني؛ أو العلاقة بين الشبكات الأكاديمية وشبكات الشركات لتوفير المعرفة والمشروعية في مقابل الحصول على الموارد للجامعات والوظائف لخِرّيجيها.

تعدّ هذه الشبكات بمنزلة أنظمة خاصة للاتصال يتم تأسيسها على أسس راسخة نسبياً كوسيلة للتعبير عن نظام التشغيل الفعلي للمجتمع بعيداً عن الصيغة الذاتية الرسمية للمؤسسات والمنظمات. ومع ذلك، فإن هذا لا يعني بعث فكرة النخبة ذات السلطة؛ أي صورة مبسطة للسلطة في المجتمع، التي تقتصر قيمتها التحليلية على بعض الحالات الشاذة. إن عدم وجود نخبة موحدة ذات سلطة قادرة على إخضاع عمليات البرمجة والإيصال الخاصة بجميع الشبكات المهمة لسيطرتها هو بالتحديد ما يوجب إنشاء أنظمة لسلطة تنفيذية أكثر دقة وتعقيداً ومتفاوضاً بشأنها. ولكي يتم فرض علاقات السلطة هذه، يتعين على برامج الشبكات المهيمنة في المجتمع وضع أهداف منسجمة لهذه الشبكات (مثل هيمنة السوق والاستقرار الاجتماعي؛ السلطة العسكرية والقيود المالية؛ التمثيل السياسي واستنساخ الرأسمالية؛ حرية التعبير والسيطرة الثقافية). لذلك، يجب أن تكون هذه العلاقات قادرة، من خلال عمليات الإيصال التي تقنّنها شبكات الفاعلين، على التواصل مع بعضها البعض لحفز التآزر والحد من التناقض. الموصلون هم فاعلون، أو شبكات من الفاعلين، يشاركون في إقامة صلات ديناميكية يتم تشغيلها بشكل خاص في كل عملية اتصال. المبرمجون والموصلون هم أولئك الفاعلون وشبكات الفاعلين الذين، بفضل موقعهم في الهيكلة الاجتماعية، يمسكون بزمام سلطة صناعة الشبكات - الشكل الأسمى للسلطة في المجتمع الشبكي.

كما أعدت التأكيد في كل أعمالي، ينبغي أن ننظر إلى عمليات صناعة السلطة من منظورين. من جهة، يمكن لهذه العمليات فرض الهيمنة القائمة حالياً أو السيطرة على المواقع التنظيمية للهيمنة؛ من جهة أخرى، هناك عمليات مضادة تقاوم الهيمنة السائدة بالنيابة عن مصالح وقيم ومشاريع الفئات المُقصاة أو الممثلة تمثيلاً ناقصاً في برامج الشبكات وبنيتها. على المستوى التحليلي، كلتا العمليتين في نهاية المطاف تساهم في تشكيل بنية السلطة من خلال تفاعلهما. فمع كونهما عمليتين متباينتين، إلا أنهما تعملان وفقاً للمنطق نفسه.

وهذا يعني، أن مقاومة السلطة تتحقق من خلال الآليتين نفسهما المشكّلتين للسلطة في المجتمع الشبكي: برامج الشبكات والربط بين الشبكات. ومن ثم، فإن الفعل الجماعي الذي تمارسه الحركات الاجتماعية، تحت لافتات مختلفة، يهدف إلى إقحام توجيهات ورموز جديدة في برامج الشبكات: فعلى سبيل المثال، فرض حق مالكي العقار في منع القرار غير العادل لنزع ملكية العقار المرهون ضداً على قوانين المؤسسات المالية؛ التحقيق في الفساد السياسي ومعاقبته على الرغم من قواعد السرية وتواطؤ الطبقة السياسية ككل؛ فرض إلغاء الدين العام لبلد بأكمله بما يتعارض مع توجيهات المقرِضين الماليين المتجاوزين للحدود؛ أو في الإطار نفسه، التنديد بالتدمير البيئي الذي تسببه الشركات المتعددة الجنسيات، أملاً في أن يؤثر ذلك في نهاية المطاف على موقف مالكي الأسهم والمستهلكين تجاه الشركات التي قد تصنف شركات مواطنة أو غير مواطنة على مستوى الكوكب الأرضي. وفي ظل هذه الظروف، ينتقل نظام الحسابات الاقتصادية من إمكانية النمو إلى الإمكانية المستدامة والمنصفة للنمو. هذه أمثلة على إعادة البرمجة الفعلية للشبكات من خلال ممارسة الحركات الاجتماعية الشبكية التي درستها في الفترة ما بين عامي (2011 و2015م). تأتي أكثر حالات إعادة البرمجة الجذرية من حركات المقاومة الهادفة إلى تغيير المبدأ الأساسي لشبكة ما—أو نواة رمز البرنامج، إن جاز لي أن أستخدم مصطلحاً مطابقاً للغة البرمجيات. على سبيل المثال، إذا كانت إرادة الله يجب أن تسود في جميع الظروف (كما تنص على ذلك أدبيات الأصوليين الدينيين)، فيجب إذن، إعادة برمجة الشبكات المؤسساتية التي تشكل النظام القانوني والقضائي لكي تتّبع تأويلات الأساقفة أو علماء الدين المسلمين للنص الإلهي، وليس الدستور السياسي أو النصوص القانونية أو القرارات الحكومية. في حالة أخرى، عندما تطالب حركة العدالة العالمية بإعادة كتابة الاتفاقيات التجارية التي أبرمتها منظمة التجارة العالمية لتشمل المحافظة على البيئة والحقوق الاجتماعية واحترام الأقليات الأصلية، فإنها تعمل على تعديل البرامج التي تعمل بموجبها شبكات الاقتصاد العالمي.

تتمثل الآلية الثانية للمقاومة في شل عمل حلقات الوصل بين الشبكات، الحلقات التي تسمح بالتحكم في الشبكات بوساطة البرنامج الفوقي (meta-program) المنتج للقيم التي تعكس الهيمنة التنظيمية. في هذا السياق، يحيل مصطلح «البرنامج الفوقي» على برنامج يعمل كمصدر ترميز لبرامج الشبكات التي تدير المنظمات والمؤسسات. يمكن تحقيق شل حلقات الوصل، على سبيل المثال، من خلال رفع دعاوى قضائية أو عن طريق التأثير على الكونغرس الأمريكي من أجل إبطال العلاقة بين الشركات الإعلامية الاحتكارية والحكومة من خلال الطعن في قواعد لجنة الاتصالات الفيدرالية الأمريكية التي تسمح بالمزيد من مركزة أو احتكار الملكية. تشمل أشكال المقاومة الأخرى التشويش على التواصل الشبكي بين أنشطة الشركات التجارية والنظام السياسي من خلال ضبط تمويل الحملات الانتخابية؛ تسليط الضوء على حالة التنافي بين شغل منصب نائب الرئيس وتلقي الدخل من الشركة المملوكة لهذا الأخير سابقاً، التي تستفيد من العقود العسكرية؛ أو معارضة العبودية الأكاديمية لأية سلطة مفترضة. يؤثر المزيد من التعطيل الجذري لحلقات

الوصل على البنية التحتية المادية للمجتمع الشبكي. نذكر على سبيل المثال الهجمات المادية والنفسية على النقل الجوي وعلى شبكات الكمبيوتر وأنظمة المعلومات، وأيضاً على شبكات المرافق التي تعتمد عليها المجتمعات في كسب عيشها في نظام متداخل ومعقد للغاية يميز العالم المعلوماتي. فتحدي الإرهاب مبني بالتحديد على تعطيل أو التهديد بتعطيل هذه الشبكات، مما يؤدي إلى اضطراب حياة الناس اليومية وإجبارهم على العيش في ظل حالة الطوارئ، مما يفسح المجال بدوره لنمو شبكات سلطة أخرى، وبصفة خاصة لامتداد شبكات الأمن إلى كل مجالات الحياة. وهكذا، كما هو موثق في كتابي (شبكات الغضب والأمل)[42]، تتم مقاومة السلطة المبرمَجة في الشبكات أيضاً بوساطة ومن خلال الشبكات المجهزة بتقنيات المعلومات والاتصالات—وهو منطق يمتد إلى أشكال مختلفة من الشبكات المتمرّدة[43].

من الخصائص الرئيسة للمجتمع الشبكي أن دينامية الهيمنة ومقاومة الهيمنة تعتمد على تكوين الشبكة واستراتيجيات الهجوم والدفاع الشبكية، عن طريق تشكيل شبكات منفصلة و/أو من خلال إعادة برمجة الشبكات الحالية. وتعكس هذه الخاصية، بالفعل، التجربة التاريخية للأنواع السابقة من المجتمعات، كالمجتمع الصناعي مثلاً. لقد كان المصنع والشركة الصناعية الكبيرة المهيكَلة عمودياً الأساس المادي لتنمية كل من رأس مال الشركات والحركة العمالية المهيكَلة مركزياً. وبشكل مماثل، فشبكات الكمبيوتر الخاصة بالأسواق المالية العالمية، وأنظمة الإنتاج العابرة للأوطان، والقوات المسلحة «الذكية» ذات المدى العالمي، وشبكات مكافحة الإرهاب، والمجتمع المدني العالمي، والحركات الاجتماعية الشبكية التي تناضل من أجل عالم أفضل، كلها عناصر مكونة للمجتمع الشبكي العالمي. إن الصراعات في عصرنا قد أصبحت تدار من قبل الفاعلين الاجتماعيين الشبكيين، الذين يهدفون إلى الوصول إلى الفئات المستهدفة والجمهور المستهدف من خلال الانتقال الحاسم إلى شبكات التواصل المتعددة الوسائط.

باختصار، فالمبرمجون والموصلون، كما عرفتهم في نظريتي عن شبكة السلطة، هم ممارسو السلطة والخاضعون للسلطة المضادة في المجتمع الشبكي. إنهم يتجسدون في الفاعلين الاجتماعيين، لكنهم ليسوا أفراداً معزولين؛ بل هم الشبكات ذاتها. ولكن «من هم هؤلاء الفاعلون؟» و«ما هي شبكاتهم؟» تظل أسئلة مرتبطة بخصوصية تكوين الشبكات في كل سياق وكل عملية على حدة. ولذلك، لا أقوم بتعميم علاقات السلطة على أصناف لا متناهية من الشبكات. بدلاً من ذلك، فأنا أدعو إلى الخصوصية في تحليل سلطة صناعة الشبكات واقتراح مقاربة منهجية: يجب أن نجد صيغة معينة للفاعلين والمصالح والقيم التي تشارك

42. Castells M. 2012 (2015). Networks of Outrage and Hope: Social Movements in the Internet Age. Cambridge, UK: Polity Press.

43. Arquilla J, Rondfeldt D. 2001. Networks and Netwars: The Future of Terror, Crime, and Militancy. Santa Monica, CA: RAND Corp.

في استراتيجياتهم في صناعة السلطة وصناعة السلطة المضادة عن طريق ربط مختلف الشبكات التي تنظم الممارسة الاجتماعية.

وهكذا، فإن نظريتي عن سلطة الشبكة لا تهدف إلى تحديد هوية الممسكين بمقاليد السلطة بصورة عامة. ما أقوم به هو اقتراح فرضية لتوجيه الأبحاث والدراسات حول السلطة: إن ممارسي السلطة في المجتمع الشبكي هم شبكات من الفاعلين الذين يمارسون السلطة في الشبكات الخاصة بهم؛ أي الشبكات التي يبرمجونها لتعزيز اهتماماتهم وقيمهم. وعلاوة على ذلك، فأنا أطرح فرضية الدور المحوري لشبكات التواصل في أجرأة عملية صناعة السلطة لأية شبكة نظراً لكون شبكات التواصل هي مصدر بناء المعنى في ذهن الجمهور. وأعتقد أن ربط شبكات مختلفة هو مصدر أساسي للسلطة. فكل هذه الأسئلة، «من الذي يقوم بماذا؟» و«كيف؟» و«أين؟» و«لماذا من خلال استراتيجية تواصل متعددة الجوانب؟»، تتطلب البحث والتقصي، وليست موضوع تنظير رسمي. فالنظرية الرسمية لن تكتسب معنى إلا بفضل تراكم المعرفة من خلال الملاحظة النظرية. ولكي يتم توليد هذه المعرفة نحتاج إلى بناء تحليلي يناسب نوع المجتمع الذي نعيش فيه. هذا هو مبتغاي؛ بناء إطار تحليلي يمكن استخدامه في البحث وتصحيحه وتغييره بطرق تسمح بالبناء التدريجي لنظرية السلطة والسلطة المضادة في المجتمع الشبكي؛ أي مجتمعنا.

وخلاصة القول، إن هذه المراجعة تلمّ بشكل كامل بالأفكار الأصلية التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من ممارستي كباحث خلال مشواري الفكري، فهم علاقات السلطة؛ أي العلاقات المحددة للوجود الإنساني، بطرق خاصة في عالمنا، والقيام بذلك عن طريق بناء نظرية راسخة ومنفتحة يمكنها الكشف عن مصادر الهيمنة وتحولها، وفي النهاية، تقودنا إلى التحرير.

ملحق:

خواطر عن مصادر التأثير الفكري الرئيسة على أبحاثي:

نظراً لكون هذه المقالة مراجعة سير ذاتية لأبحاثي التي أنجزتها على مدى سنوات حياتي، فإني أعتقد أنه قد يكون من المفيد للقارئ المهتم أن يتعرف على التأثيرات الفكرية الرئيسة التي ساهمت في تشكيل تفكيري ودراساتي.

لا يخامرني أدنى شك في أن أهم مصدر إلهام لأعمالي طوال حياتي كلها كان آلان تورين، مرشدي الأصلي ووالدي الفكري. كان لأعماله المنشورة (والتي أذكر ثلاثة منها من بين أكثر من (40) كتاباً)[44] وتفاعلنا الفكري منذ عام (1964م) دور أساسي في تكوين تفكيري وأسلوبي في البحث، إذ كنت أقوم دائماً بأبحاث، حسب تعبيره، لفهم إنتاج المجتمع من قبل الفاعلين الاجتماعيين بدلاً من إعادة إنتاج البنية الاجتماعية التي تقدّمها المؤسسات.

وعلى الرغم من ذلك، اعتمد تنظيري، في المرحلة المبكرة من أعمالي في سبعينيات القرن الماضي، على المصطلحات الماركسية، والتي كانت في بعض الأحيان مؤطَّرة بنظرية الماركسية البنيوية. إلا أن تأثيري المباشر لم يأت من ألتوسير، كما ذهب العديد من المعلقين على أعمالي، ولكن من نيكوس بولانتزاس[45]، أقرب صديق وزميل لي حتى وفاته. لقد كان نيكوس، مثلي، ناشطاً سياسياً، ولذلك كانت ماركسيته دائماً تتركّز مباشرة في صميم الصيرورة التاريخية الفعلية، بدلاً من أن تظل أسيرة عالم الألثوسيريين الدوغمائي، الذين كانوا في الستينيات (لم يعودوا كذلك الآن)، وإلى حد كبير، منكمشين على أنفسهم وراء أسوار المدرسة العليا للأساتذة النخبوية. بالنسبة إلي، كنت مشاركاً نشيطاً في حركة مايو(68) التي كانت أقرب في كثير من ممارساتها إلى الفوضوية منها إلى الماركسية، على الرغم من استخدامها لمصطلحات اليسار الذي ظل بدوره معتمداً على التراث الماركسي. وفي أواخر سبعينيات القرن الماضي، تولد لدي الإحساس بأني أصبحت بعيداً أكثر فأكثر عن النظرية الماركسية، ليس لأسباب إيديولوجية، بل لأسباب عملية. كانت الماركسية عديمة الفائدة في عملي بشكل كبير. لقد أعربت صراحة عن انتقادي للماركسية كأداة فكرية في عام (1983م) في كتابي (المدينة والقاعدة الشعبية)[46]، الذي أثار موجة من التنديدات بشأن خيانتي للماركسية. ومع ذلك، وكما

44. Touraine A. 1965. Sociologie de l'action. Paris: Seuil.

Touraine A. 1973. Production de la société. Paris: Seuil.

Touraine A. 2013. La fin des sociétés. Paris: Seuil.

45. Poulantzas N. 1968. Pouvoir politique et classes sociales. Paris: Francois Maspero.

46. Castells M. 1983. The City and the Grassroots: A Cross-Cultural Theory of Urban Social Movements. Berkeley: Univ. Calif. Press.

كتبت آنذاك، لم أكن (ولست إلى الآن) ماركسياً أو معادياً للماركسيين. فبالنسبة إلي هذا نقاش شبه ديني، حيث إن النظريات لا ينبغي استخدامها كبلاغات إيديولوجية، وإنما كأدوات للبحث والفهم. لذلك، واصلت استخدام بعض الأدوات التحليلية الموروثة من التقاليد الماركسية في بعض مجالات عملي (خصوصاً في أبحاثي حول الاقتصاد السياسي، حيث أثبتت الماركسية أنها مفيدة أكثر من علم الاقتصاد الكلاسيكي الحديث)، إلا أني رفضت تأسيس أعمالي على التأويل التلمودي لكتابات ماركس، باعتبارها نصوصاً مقدسة. وهكذا، بقيت وفياً لانخراطي العميق في التغيير الاجتماعي والسياسي وفي الحركات الاجتماعية في جميع أرجاء المعمور، لكنني رفضت أن أتماهى مع أي مشروع نظري تقوم شرعيته على الصواب السياسي وليس على سلطته التوضيحية. في الخاتمة العامة لثلاثيتي عن عصر المعلومات، في الفصل الأخير من المجلد الثالث، (نهاية الألفية)، قدمت الحجج الوافية لدعم موقفي المعرفي والنظري، والذي، في نهاية المطاف، يبقى مستقلاً عن أي ولاء نظري لا يدعمه البحث العلمي السليم منهجيا. هذا لا يزال، وسيظل، موقفي كأكاديمي.

لذلك، وحتى خلال ما يصفه بعض المعلقين بمرحلتي الماركسية، كنت منفتحاً أيضاً على التأثيرات المفيدة التي لم تكن لها علاقة كبيرة بالماركسية، ولاسيما تأثيرات كلية شيكاغو لعلم الاجتماع الحضري، على الرغم من كونها شكلت الهدف الرئيس لنقدي في دراسة المدن والفضاء الحضري[47]. وبما أني كنت على اطلاع جيد على أعمالهم الكلاسيكية، فقد أعجبت بأصالة البحث الذي قام به علماء الاجتماع الحضريون الأوائل هؤلاء، وبمحاولتهم المقصودة لمراقبة المجتمع الحضري في أولى مراحل تكوينه بشكل صارم. لقد كان تأثري بالغاً بمدرسة البيئة البشرية وبنظريات آموس هاولي (Amos Hawley) وبالتحليل الشامل للتحضر الذي أجراه ليو شنور (Leo Schnore) والذي تفاعلت معه لفترة وجيزة في جامعة ويسكونسن.

بعد ذلك بكثير، تأثرت أبحاثي حول المدن بشكل رئيس، بعملاقين في مجال النظرية الحضرية، وكلاهما من أقرب الأصدقاء والزملاء: بيتر هول (Peter Hall) وويليام ميتشل (William Mitchell). لقد عملنا أنا وبيتر معاً في بيركلي وفي جميع أنحاء العالم، حيث تقاسمنا اهتمامنا العميق بالتفاعل بين المدن والتكنولوجيا وافتتاننا البالغ بالإمكانات الإبداعية للمدن الكبرى، سواء على مدار التاريخ أو في عصر المعلومات. وخلال السنوات التي قمت فيها بزيارات منتظمة لمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، علمني بيل ميتشل بالمعنى الحرفي للكلمة، كيفية ملاءمة التحليل الحضري مع خصوصية البيئة الرقمية المؤثِّثة للفضاء الحضري من أجل فهم التفاعل بين الفضاء الإلكتروني والفضاء الحضري. ما زلت أعمل لإنهاء الكتاب الذي خططنا له معاً.

47. Castells M. 1972 (1975). La question urbaine. Paris: Francois Maspero/La Decouverte.

من حيث اهتمامي بالسلطة في المجتمع بشكل عام، صرت، مثل الكثير من الباحثين الآخرين في العالم، متأثراً بشدة بأعمال ميشيل فوكو ((Michel Foucault، الذي تفاعلت معه قليلاً عندما كنت في باريس، لكون مجالات البحث لدينا (وحالتينا الاجتماعيتين) متباعدة جداً. استمددت رؤيته إلى حد كبير من خلال تعاوني مع بعض من الفوكوليين (Foucauldians) الأكثر إثارة للاهتمام والباحثين في مركز مُستوحى من أعمال فوكو، (CERFI)، والذين شاركتهم نشاطي في حركة (1968م) واهتمامي بالدراسات الحضرية من وجهة نظر السلطة، وهي القصة التي سردتها في إحدى مقالاتي عام (1994م)[48]. كان النظر إلى صناعة السلطة في مجالات مختلفة من المجتمع، بصورة مخالفة للمنظور الماركسي وتقاليد العلوم السياسية الليبرالية، عاملاً أساسياً في تطور فكري نحو نظرية متعددة المستويات للسلطة، وهي التي قدمتها في هذه المراجعة.

بالنسبة إلى نظريتي وأبحاثي حول العولمة، وخاصةً في أمريكا اللاتينية، فإن مقاربتي قد تأثرت صياغتها بشكل حاسم منذ بداية مسيرتي المهنية، بين عامي (1968-1970م) في الشيلي، بكل من فرناندو هنريكي كاردوسو (Fernando Henrique Cardoso) وإنزو فاليتو (Enzo Faletto) ونظرية التبعية التي بلورها الاثنان، والتي كانت متناقضة تماماً مع التحليلات الدوغمائية للتبعية، التي لوثت الخريطة الفكرية لما كنا نطلق عليه آنذاك «العالم الثالث». وقد وجدت الأدوات الفكرية الأساسية لفهم العولمة المعاصرة في صياغتهما المبكرة لمفهوم التبعية[49]، وفي تحليلهما السياسي التاريخي لأمريكا اللاتينية. وهذا ما كنت أحاول إنجازه في أعمالي الخاصة بالعولمة والسلطة[50]، مضيفاً وجهة نظري الخاصة والمتمثلة في إضافة المكونات التكنولوجية والشبكية المميزة للعولمة في عصرنا.

وفيما يتعلق بالنظرية الاجتماعية العامة، هناك تأثير آخر مهم على أعمالي مصدره أنتوني جيدينز (Anthony Giddens) ونظريته عن الهيكلة[51]، مما ساعدني في فهم عمليات تشكيل بنية اجتماعية جديدة من حيث التفاعل بين البنية والمؤسسة، وهي مسألة جوهرية في النظرية الاجتماعية. فقد شكلت هذه المسألة على الدوام عقبة كؤوداً أمام تحليلاتي، حيث تأرجحت في كثير من الأحيان بين البنيوية والذاتية. وأعتقد أنه بفضل إلهام جيدينز، تمكنت من إحراز بعض التقدم في أعمالي الأخيرة من خلال تأكيدي على التواصل

48. Castells M. 1994. L'école française de sociologie urbaine, vingt ans après: retour au futur? Ann. Rech. Urbaine 64: 58-60.

49. Cardoso F, Faletto E. 1970. Dependencia y desarrollo en América Latina. Mexico City: Siglo XXI.

50. Castells M. 2005. Globalizacion, desarrollo y democracia en Chile. Santiago de Chile: FCE.

Calderon F, ed. 2003. ¿Es sostenible la globalización en América Latina? Debates con Manuel Castells, vols. 1, 2. Mexico City: FCE.

51. Giddens A. 1984. The Constitution of Society: Outline of a Theory of Structuration. Cambridge, UK: Polity Press.

وربط الممارسات الاجتماعية شبكياً[52]. وذلك على الرغم من أن جيدينز كان قد نال لقب «بارون» وأصبح منشغلاً بقضايا العالم الأكثر إلحاحاً من منظوره[53]* أكثر فأكثر، حين تمكنت أخيراً من استخدام مقاربته لحل مشاكلي النظرية. سأظل دائماً مديناً لإرثه الفكري.

لأولئك المهتمين بسلالة أعمالي، أسرد هذه الطرفة من سيرتي الذاتية. ثلاثة منظرين، ألان تورين وفرناندو هنريكي كاردوسو وأنتوني جيدينز، كانوا قد دعموا كتابي (نشأة المجتمع الشبكي)[54]، والذي عرضت فيه نظريتي لأول مرة بصورة شاملة. ولكن بمجرد أن شرعت في تحليل النموذج التكنولوجي والتواصل الرقمي كرافعات للتحول الاجتماعي، ومن ثم في إعادة تعريف علاقات السلطة، وجدت نفسي أغرّد وحيداً خارج السرب. كان هناك تقنيون وأنبياء للتكنولوجيا مهتمون ببيع المستقبليات أكثر من اهتمامهم بالبحث، كسؤال مفتوح، عن التحولات الجوهرية للحالة الإنسانية. من ناحية أخرى، فإن هناك بعضاً من أفضل علماء الاجتماع والفلاسفة غالباً ما يتجاهلون مجموعة كاملة من القضايا الجديدة المتعلقة بالتكنولوجيا متذرّعين بكونها حتمية تكنولوجية، وفي بعض الحالات لا يملكون أدنى دراية بما يتحدثون عنه. في حين نجد أن الباحثين الشباب في مجالات مثل تحليل الشبكات أو الثقافة الرقمية أو الحركات الاجتماعية الشبكية واعون وملمّون بالعالم النافع والعملي الجديد الذي انخرطنا فيه؛ لكنهم يستطيعون بالكاد الاعتماد على النظرية الاجتماعية المناسبة، ناهيك عن نظرية اجتماعية للسلطة من شأنها ربط التراث النظري العميق بأبحاثهم الجديدة المبهرة. لقد وجدت نفسي ضائعاً بين العالمين، طريقة التفكير الماضوية (التي تعرضت للانتقاد الجائر على يد الموضة الفكرية لما بعد الحداثة) ومحاولة فهم حداثة الأوضاع الإنسانية الحالية. أنوي الاستمرار في العمل في أبحاثي للمساهمة في بناء جسر فكري ضروري للغاية بين العالمين. وللقيام بذلك، أتمسك بالخيط الوحيد الذي يربط بين جميع التجارب الإنسانية: نظرية السلطة والسلطة المضادة التي ميزت أبحاثي طوال حياتي من أجل اكتشاف من نكون.

بيان إفصاح:

المؤلف ليس على علم بأية انتماءات أو عضويات أو تمويل أو حيازات مالية قد تعد مؤثرة على موضوعية هذه المراجعة.

---

52. Castells M. 2009. Communication Power. Oxford, UK: Oxford Univ. Press.

Castells M. 2012 (2015). Networks of Outrage and Hope: Social Movements in the Internet Age. Cambridge, UK: Polity Press.

53.* مثل البيئة والتغيرات المناخية [المترجم].

54. Castells M. 1996 (2000). The Information Age: Economy, Society, and Culture, Vol. 1: The Rise of the Network Society. Oxford, UK: Blackwell.

السيرة الذاتية للمؤلف:

مانويل كاستيلز هو أستاذ جامعي، ورئيس واليس أننبرغ لتكنولوجيا التواصل والمجتمع في جامعة جنوب كاليفورنيا. بالإضافة إلى ذلك، يعمل كاستيلز أستاذاً فخرياً في علم الاجتماع وتخطيط المدن في جامعة كاليفورنيا، بيركلي، حيث درّس لمدة (24) عاماً. من بين الجوائز التي حصل عليها، جائزة رايت ميلز (C. Wright Mills) وجائزة (Ithiel de Sola Pool) وجائزة روبرت وهيلن ليند (Robert and Helen Lynd) ووسام إيراسموس (Erasmus Medal) وجائزة هولبرغ (Holberg) وجائزة بلزان (Balzan). وهو زميل في الأكاديمية الأمريكية للعلوم السياسية والاجتماعية، والأكاديمية البريطانية والأكاديمية الملكية الإسبانية للاقتصاد والأكاديمية المكسيكية للعلوم والأكاديمية الأوروبية.

قائمة المراجع:

Arquilla J, Rondfeldt D. 2001. Networks and Netwars: The Future of Terror, Crime, and Militancy. Santa Monica, CA: RAND Corp.

Bachelard G. 1934. Le Nouvel Esprit Scientifique. Paris: PUF Banfield E. 1970. The Unheavenly City: The Nature and Future of our Urban Crisis. New York: Little, Brown & Co.

Barzilai-Nahon K. 2008. Toward a theory of network gatekeeping: a framework for exploring information control. J. Am. Soc. Inf. Sci. Technol. 59(9): 1493-512.

Beck U. 2000. Power in the Global Age. Cambridge; UK: Polity Calderon F, ed. 2003. Es sostenible la globalización en América Latina? Debates con Manuel Castells, vols. 1, 2. Mexico City: FCE

Cardoso F, Faletto E. 1970. Dependencia y desarrollo en América Latina. Mexico City: Siglo XXI.

Carnoy M, Castells M. 1988. Economic Modernization and Technology Transfer in the People's Republic of China. Stanford, CA: Stanford Univ. Sch. Educ., CERAS.

Castells M. 1968. Y a-t-il une sociologie urbaine? Sociol. Trav. 1: 72-90.

Castells M. 1972 (1975). La question urbaine. Paris: Francois Maspero/La Decouverte.

Castells M. 1977. The Urban Question: A Marxist Approach. Cambridge, MA: MIT Press.

Castells M. 1978. City, Class and Power. London: Palgrave.

Castells M. 1983. The City and the Grassroots: A Cross-Cultural Theory of Urban Social Movements. Berkeley: Univ. Calif. Press.

Castells M. 1988. The Developmental City State in an Open World Economy: The Singapore Experience. Berkeley: Univ. Calif., Berkeley Roundtable Int. Econ.

Castells M. 1992. Four Asian tigers with a dragon head: state intervention and economic development in the Asian Pacific Rim. In State and Society in the Pacific Rim, ed. R Applebaum, J Henderson, pp. 33–70. London: Sage.

Castells M. 1994. L›école française de sociologie urbaine, vingt ans après? Ann. Rech. Urbaine 64: 58–60.

Castells M. 1996 (2000). The Information Age: Economy, Society, and Culture, Vol. 1: The Rise of the Network Society. Oxford, UK: Blackwell.

Castells M. 1996–1998 (2000–2003). The Information Age: Economy, Society, and Culture. Oxford, UK: Blackwell.

Castells M. 1997 (2003). The Information Age: Economy, Society, and Culture,

Vol. 2: The Power of Identity. Oxford, UK: Blackwell

Castells M. 1998 (2003). The Information Age: Economy, Society, and Culture, Vol. 3: End of Millennium. Oxford, UK: Blackwell.

Castells M. 2001. The Internet Galaxy. Oxford, UK: Oxford Univ. Press Castells M. 2005. Globalizacion, desarrollo y democracia en Chile. Santiago de Chile: FCE.

Castells M. 2009. Communication Power. Oxford, UK: Oxford Univ. Press.

Castells M. 2012 (2015). Networks of Outrage and Hope: Social Movements in the Internet Age. Cambridge, UK: Polity Press.

Castells M, Barrera A, Castano C, Nadal J. 1986. Nuevas Tecnologias, Economia y Sociedad en Espana, Vols. 1, 2. Madrid: Alianza Editor.

Castells M, Caraca J, Cardoso G, eds. 2012. Aftermath: The Cultures of the Economic Crisis. Oxford, UK: Oxford Univ. Press.

Castells M, Hall P. 1994. Technopoles of the World. London: Routledge.

Castells M, Himanen P, eds. 2014. Reconceptualizing Development in the Global Information Age. Oxford, UK: Oxford Univ. Press.

Castells M, Kiselyova E. 1995. The Collapse of Soviet Communism: The View from the Information Society. Berkeley: Univ. Calif., Inst. Int. Stud.

Castells M, Kwok R, Goh L. 1990. Economic Development and Public Housing in the Asian Pacific Rim: A Comparative Analysis of Hong Kong, Singapore, and Shenzhen Special Economic Zone. London: Pion.

Dahl R. 1961. Who Governs: Democracy and Power in an American City. New Haven, CT: Yale Univ. Press.

Engels F. 1872. Bur Wohnangsfrage [The Housing Question].

https://www.marxists.org/archive/marx/ works/1872/housing-question/index.htm

Foucault M. 1975. Surveiller et punir. Paris: Gallimard.

Foucault M. 2008. The Birth of Biopolitics: Lectures at the Colle`ge de France, 1978–79. London: Palgrave Macmillan.

Giddens A. 1984. The Constitution of Society: Outline of a Theory of Structuration. Cambridge, UK: Polity Press.

Grewal D. 2008. Network Power: The Social Dynamics of Globalization. New Haven, CT: Yale Univ. Press.

Hall P. 1998. Cities in Civilization. New York: Pantheon.

Harvey D. 1973. Social Justice and the City. London: Edward Arnold Press.

Howard P. 2013. Castells and the Media. Cambridge, UK: Polity Press.

Hunter F. 1953. Community Power Structure. Chapel Hill: Univ. N. C. Press.

Laclau E. 2005. On Populist Reason. London: Verso.

Lefebvre H. 1968. Le droit à la ville. Paris: Anthropos.

Lefebvre H. 1970. La révolution urbaine. Paris: Gallimard.

Marx K, Engels F. 1846 (1932). The Real Basis of Ideology: Division of Labour: Town and Country. In Die Deutsche Ideologie [The German Ideology], Part IC.

https://www.marxists.org/archive/marx/works/ 1845/german-ideology/ch01c.htm

Massey D. 2005. Strangers in a Strange Land: Humans in an Urbanizing World. New York: W. W. Norton.

Massey D, Brodmann S. 2014. The Social Ecology and Racial and Class Inequality. New York: Russell Sage.

McChesney R. 2007. Communication Revolution: Critical Junctures and the Future of Media. New York: New Press.

Mumford L. 1961. The City in History. New York: Harcourt Brace.

Nelson T. 1965. Complex information processing: a file structure for the complex, the changing and the indeterminate. ACM Proc. 1965 20th Natl. Conf., pp. 84–100. ACM: New York.

Pahl R. 1970. Whose City? Harmondsworth, UK: Penguin.

Park R, Burgess E, eds. 1925. The City. Chicago: Univ. Chicago Press.

Poulantzas N. 1968. Pouvoir politique et classes sociales. Paris: Francois Maspero.

Sorre M. 1952. Les fondements de la géographie humaine. Paris: Armand Colin.

Stalder F. 2006. Manuel Castells: The Theory of the Network Society. Cambridge, UK: Polity Press.

Susser I, ed. 2002. The Castells Reader on Cities and Social Theory. Oxford, UK: Blackwell.

Thompson J. 2000. Political Scandal: Power and Visibility in the Media Age. Cambridge, UK: Polity Press.

Touraine A. 1965. Sociologie de l'action. Paris: Seuil.

Touraine A. 1973. Production de la socie`te `s, Paris: Seuil.

Touraine A. 2013. La fin des socie`te `s. Paris: Seuil.

Webster F, Dimitriou B, eds. 2004. Manuel Castells. SAGE Masters of Modern Social Thought Series, Vols. 1, 2, 3. London: Sage.

Wirth L. 1938. Urbanism as a way of life. Am. J. Sociol. 44: 124-

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

info@mominoun.com
www.mominoun.com

All rights reserved © 2021

جميع الحقوق محفوظة © 2021